منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والثمانون بعد المائة

189 EX/4

١٨٩م ت/٤

باريس، ٢٠١٢/٢/٦
الأصل: إنجليزي/فرنسي

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة عن تنفيذ البرنامج والميزانية (٣٤م/٥)، وعن النتائج المحرزة في فترة العامين السابقة (٢٠١٠-٢٠١١ – ٣٥م/٥) (مشروع ٣٧م/٣)

الملخص

طبقاً للمادة السادسة –٣ (ب) من الميثاق التأسيسي وللقرار ١٦٢م ت/٣,١,٣، تعرض المديرة العامة على المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة تقريراً عن أنشطة المنظمة في عامي ٢٠١٠-٢٠١١ (١٨٩م ت/٤ – مشروع ٣٧م/٣). وأعد هذا التقرير المشترك استجابةً للتوصية ٢ الواردة في الفقرة ٣ من القرار ٣٣م/٩٢.

ويتضمن التقرير أهم التطورات في تنفيذ البرامج الرئيسية خلال فترة العامين التي تشملها الوثيقة ٣٥م/٥، أي ٢٠١٠-٢٠١١، مع تسليط الضوء على أبرز المنجزات والتحديات في جميع برامج اليونسكو الرئيسية وفي معهد اليونسكو للإحصاء وفي الأولويتين العامتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين. وتضاف إلى التقرير العناصر التالية:

- معلومات تفصيلية عن النتائج المحرزة على مستوى محاور العمل وفي إطار سائر فصول الوثيقة ٣٥م/٥، وكذلك عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج المشتركة بين القطاعات. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من موقع الإنترنت التابع لليونسكو على العنوان التالي:
http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=37094&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
- ضميمة تعرض أهم النتائج المحرزة على الصعيد القطري والنتائج المتعلقة بمشاركة المكاتب الميدانية في عمليات الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة، والنتائج الرئيسية المحرزة في مجال مشاركة اليونسكو في هذه العمليات. وهذه الضميمة متاحة على عنوان الإنترنت التالي:
http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=37094&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
- ستتاح أيضاً ضميمة تُعرض فيها معلومات مالية.

ولا تترتب على هذه الوثيقة، بحكم طبيعتها، أي آثار إدارية ومالية تخرج عما تنص عليه الوثيقة م/٥.

جدول المحتويات

البرنامج الرئيسي الأول – التربية ١
البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية ٦
البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية ١١
البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة ١٤
البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات ٢٠
معهد اليونسكو للإحصاء ٢٤
الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا ٢٧
الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين ٣١

البرنامج الرئيسي الأول – التربية

التقييم الاستراتيجي العام

١ – في عامي ٢٠١٠–٢٠١١، قام قطاع التربية بتركيز عمله على تحقيق تقدم باتجاه بلوغ النتائج المنشودة الأربع عشرة، المبينة في البرنامج والميزانية المعتمدين (٣٥م/٥). وجرى التركيز بصورة خاصة على تنشيط دور اليونسكو بوصفها المنظمة الرائدة عالمياً في مجال التربية والتعليم، وذلك من خلال تحسين فعالية الترويج الذي تقوم به المنظمة فيما يخص التعليم للجميع وترسيخ التأثير الناتج عن أعمالها على الصعيد القطري.

الإنجازات الأساسية

تنشيط دور اليونسكو القيادي العالمي في مجال التربية والتعليم

٢ – في العامين الماضيين، وبدعم من الدول الأعضاء والشركاء في التعليم للجميع، نجح القطاع في تحسين **إبراز التعليم في إطار جدول الأعمال العالمي الخاص بالتنمية**. فعلى سبيل المثال، قام مؤتمر القمة للأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بتسليط الضوء على إسهام التعليم في جميع مجالات التنمية، في حين اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استعراضه الوزاري السنوي لعام ٢٠١١ رؤية اليونسكو الشاملة للتعليم، كما اعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة في توجيه جدول الأعمال الخاص بالتعليم. وقد قام القطاع أيضاً بتعزيز التوعية بالأهمية الخاصة التي تكتسبها القطاعات الفرعية للتعليم، مثل: **الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة** من خلال المؤتمر العالمي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ **والمعلمون** من خلال إسهام اليونسكو في المؤتمر الأفريقي بشأن التطوير المهني للمعلمين؛ **والتعليم العالي** من خلال المنتدى العالمي لليونسكو بشأن عمليات التصنيف والمساءلة؛ **والتعليم في حالات النزاع المسلح** من خلال نشر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١١. وتم تعزيز التوعية بأهمية **تعليم الفتيات والنساء** لا سيما من خلال الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء، التي أطلقت في أيار/مايو ٢٠١١، ومن خلال الأنشطة التي تستهدف الفتيات والنساء.

٣ – وتم تعزيز التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف. فقد قامت المديرة العامة، على سبيل المثال، بتنظيم اجتماعين **لرؤساء** الوكالات الراعية للتعليم للجميع لضمان أن يجري العمل بين كافة الشركاء بطريقة منسقة. وجاء الاتفاق على هيكلية جديدة لتنسيق التعليم للجميع نتيجة لمناقشات مع هذه الوكالات، وكذلك مع الدول الأعضاء. كما جرى تحقيق التعاون الفعال من خلال **الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**، والذي يضم اليونسكو ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات أخرى. وقد تم الذهاب إلى أبعد من ذلك، إذ أجريت مناقشات ثنائية مع وكالات متخصصة **شقيقة** مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك من أجل تحديد أوجه التآزر. وأخيراً أقام القطاع شراكات جديدة ولا سيما مع **القطاع الخاص** (انظر الأمثلة تحت عنوان "تعبئة الموارد").

تعزيز التأثير على المستوى القطري من خلال التدخل الهادف في المجالات ذات الأولوية

٤ – خلال فترة العامين، شرع القطاع في تطبيق ممارسة ناجحة تتمثل في التركيز على أربع مجالات مواضيعية ذات أولوية في ميدان التعليم، وهي: المعلمون، ومحو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وسياسات التعليم وتخطيطه على صعيد القطاع. وقد جرى المزيد من التركيز في الوقت نفسه على **البلدان المستهدفة** العشرين التي تبين أنها أكثر عرضة لخطر عدم تحقيق أهداف التعليم للجميع. وقد جرى اختيار كل بلد من تلك البلدان ليتلقى الدعم في مجال واحد من المجالات المواضيعية الأربعة ذات الأولوية، مع تخصيص موارد لهذه البلدان من البرنامج العادي لليونسكو، على أن تستكمل من خلال تمويل من خارج الميزانية في إطار برنامج بناء القدرات في مجال التعليم للجميع. ويقع اثنا عشر بلداً من هذه البلدان في أفريقيا. وقامت اليونسكو بدعم العمليات التي تقودها البلدان والتي أسفرت عن تأثير ملموس على الصعيد القطري. ففي تشاد، على سبيل المثال، تم التصديق على الخطة الوطنية لتنمية محو الأمية والتعليم غير النظامي. أما في ملاوي، فقد اعتمدت الحكومة خطة عمل أرست أسساً لهيكلية موحدة للمناهج الدراسية المخصصة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكنت الحكومة من اعتماد التعليم المجاني للصفوف الثلاثة الأولى من المدرسة الابتدائية، في حين وصلت عملية وضع استراتيجية وخطة عمل لتأهيل المعلمين إلى مراحلها النهائية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

تعزيز نوعية التعليم على كافة المستويات وفي جميع مراحل العمر

٥ – بالإضافة إلى تعزيز العمل على المستوى القطري، قامت اليونسكو في عامي ٢٠١٠–٢٠١١، وعلى نحوٍ أكثر منهجية، بتعزيز التعليم كحق من حقوق الإنسان من خلال رؤية كلية تشمل مراحل العمر كافة بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة ومروراً بالمراحل المختلفة لدورة الحياة. أما بالنسبة إلى الاستجابة إلى المخاوف الكبيرة المتعلقة **بنوعية** التعليم، فقد بدأت اليونسكو بالعمل على وضع إطار للجودة، وذلك بهدف تمكين البلدان من تحديد الثغرات المتعلقة بالجودة في نظمها التعليمية. وبدأ العمل، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة وغيره من الشركاء، على وضع مؤشر التنمية الشاملة للطفل، في إطار متابعة المؤتمر العالمي للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (الذي عقد في موسكو العام الماضي). ومن خلال المساعدة التقنية التي جرى تقديمها في سياق برنامج التعليم الأساسي في أفريقيا، اعتمدت عشرة بلدان في أفريقيا سنة واحدة للتعليم الإلزامي في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، في حين اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية التعليم الابتدائي المجاني للصفوف الثلاثة الأولى. وسعياً لمساعدة البلدان في معالجة مشكلة الالتحاق **بالتعليم العالي**، قدمت اليونسكو مشورة في مجال السياسات الخاصة بتنويع عمليتي توفير وتمويل التعليم العالي، مع الحفاظ على جودة التعليم. وأعيد النظر في اتفاقية عام ١٩٨٣ الإقليمية الخاصة بالتعليم العالي في منطقة آسيا والمحيط الهادي في عام ٢٠١١، لتعكس التطورات الهامة في مجال التعليم العالي وتسهل الحراك الأكاديمي من خلال تحقيق التناسق في الأولويات على مستوى المنطقة وتأمين الاعتراف العادل بها.

٦ – وواصلت اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، تعزيز عملها في هذا المجال التعليمي. ونتيجة لذلك، دأب المزيد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا، على تعزيز **التعليم من أجل التنمية المستدامة** بوصفه عنصراً رئيسياً في سياسات التنمية الوطنية وبرامج تنمية القدرات والأنشطة المدرسية، مع السعي أيضاً إلى الوصول إلى المجتمع المدني. فقد تم على سبيل المثال وضع استراتيجيات وطنية في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وسياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك في ناميبيا وليسوتو وأدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات قطاع التعليم والتدريب في سوازيلاند. وبدأت جامعة في ناميبيا مراجعة مناهجها الدراسية لاستحداث درجة في الدراسات العليا خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. أما عملية التثقيف بشأن تغير المناخ في سياق التعليم من أجل التنمية المستدامة، فقد شكلت عنصراً أساسياً في عمل اليونسكو، إذ أطلقت عدة برامج وطنية هامة في هذا الموضوع. وقد تم توثيق بعض دراسات الحالات عن مدى التقدم الوطني في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في خمسة بلدان منتشرة في جميع المناطق[١]. وقد تم دعم واضعي السياسات والمناهج المدرسية الوطنية والمربين والمعلمين في جهودهم الرامية إلى إدماج **القيم ومبدأ المواطنة والتربية على مراعاة حقوق الإنسان** في المناهج والكتب المدرسية والمواد التربوية، فضلاً عن تدريب المعلمين، وأساليب التدريس، ولا سيما من خلال وضع عدد من المواد والأدوات التوجيهية ونشرها، ومنها: دليل للمربين والمدرسين حول موضوع "تعلّم العيش معاً: البرنامج المشترك بين الثقافات والأديان من أجل التربية الأخلاقية"، و"وقف العنف في المدارس: دليل للمعلم"، و"القضايا المعاصرة في تعليم حقوق الإنسان"[٢]. وهناك علاقة وثيقة تربط شبكة المدارس المنتسبة بما يجري من أعمال في هذا المجال، إذ لا تزال شبكة هامة للترويج لقيم اليونسكو في مجال التعليم. وأخيراً، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز على مدى السنوات القليلة الماضية، لا يزال **فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز** ذا تأثير كبير على التعليم، وخاصة وليس حصرياً في أفريقيا. وقد جرى تعزيز القدرات في ٢١ دولة من الدول الأعضاء من أجل مراجعة ووضع السياسات والخطط الرامية إلى التصدي لهذا الفيروس في قطاع التعليم. وقد طور القطاع عدداً من الأدوات لدعم عمله في هذا المجال، من بينها المبادئ التوجيهية العملية لدعم تنفيذ المبادرة العالمية المعنية بالتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ودراسة عن التكلفة المترتبة على التربية الجنسية وفعالية التكاليف في هذا المجال؛ والمواد الخاصة بتدريب المعلمين أثناء الخدمة استناداً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التحديات والدروس المستخلصة

٧ – في عام ٢٠٠٩، أسفرت عملية تقييم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التربية المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو (٣٤م/٤) عن وضع عدة توصيات تم الاسترشاد بها عند إعداد الصيغة النهائية لبرنامج التربية في الوثيقة ٣٥م/٥، مما أدى إلى تحسن كبير من حيث **التركيز البرنامجي**. فقد خُفض على سبيل المثال عدد النتائج المنشودة في إطار برنامج التربية من ٣٣ نتيجة في الوثيقة ٣٤م/٥ إلى ١٤ نتيجة في الوثيقة ٣٥م/٥، وتركزت الموارد في المقام الأول على أربعة مجالات ذات أولوية. كما ساعد ذلك في تعزيز الاهتمام بدور التنسيق الذي تضطلع به المنظمة في مجال التعليم للجميع والذي تم تعديل هيكليته

(١) http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001921/192183e.pdf.

(٢) http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002108/210895e.pdf.

خلال فترة العامين. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها اليونسكو، ما زال التنسيق الفعال بين الشركاء في مجال التعليم للجميع يشكل تحدياً. وهناك طريقة واحدة يمكن استخدامها للتصدي لهذا التحدي تتمثل في اضطلاع الدول الأعضاء بدور أكثر أهمية في دعم التنسيق بين الشركاء في مجال التعليم للجميع. وفي هذا الصدد، ثمة نموذج جيد للتعاون الفعال يتمثل في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. أما العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح التعاون، فيذكر منها ما يلي: (١) اعتبار اليونسكو "ميسّراً" بدلاً من اعتبارها "قائداً"؛ (٢) العمل على وضع جدول أعمال مشترك مع الحرص على توزيع العمل توزيعاً واضحاً، يأخذ بالاعتبار تجنب التداخل بين الأعمال؛ (٣) مراعاة مصلحة الشركاء المتبادلة والاستفادة من التعاون فيما بينهم. ومع ذلك، يتطلب الحفاظ على الشراكات القائمة أو إنشاء شراكات جديدة استثماراً لأوقات إضافية وتعبئة لموظفين إضافيين.

٨ – وطوال فترة العامين، جرى بذل جهود لتعزيز قدرة القطاع على التنفيذ من خلال تحسين الانسجام بين الموارد البشرية والأولويات البرامجية. أما تسهيل الحوار بشأن السياسات على المستوى القطري وتقديم المشورة في مجال وضع السياسات إلى الدول الأعضاء، فيتطلب خبرة عالية الجودة واستثمارات طويلة الأجل. وعندما لا تتوفر الخبرات على الصعيد الميداني، يصبح الدعم التقني الذي يقدمه موظفو المقر والمكاتب الإقليمية أمراً ضرورياً. ومن أجل رفع مستوى الفعالية في تنفيذ البرنامج مع تحقيق توفير في تكاليف سفر الموظفين، ورفع الكفاءة في استخدام أوقات الموظفين، يقوم القطاع بتعزيز الدور الذي يضطلع به منسقو الموضوعات في المقر وفي المكاتب الإقليمية.

٩ – وفي أواخر عام ٢٠١١، تعرقل تنفيذ الأنشطة المخطط لها على نحو خطير جراء نقص في السيولة، مما أدى إلى اقتطاع ٩٠٪ من الميزانية المتاحة، وأسفر ذلك عن تعليق العديد من الأنشطة وعدم التمكن من إكمالها. ومع ذلك، فقد قدمت هذه الحالة الفرصة السانحة لإعادة النظر في طرائق العمل وللبحث في سبل تحقيق المزيد من **الكفاءة من حيث التكاليف**. وقد جرى تخفيض تكاليف السفر والاجتماعات الداخلية والمساعدة المؤقتة بشكل كبير، كما سيتم الحفاظ على هذه التدابير في فترة العامين المقبلة.

تعبئة الموارد

١٠– بلغ مجموع ما قام القطاع بتعبئته من الموارد الخارجة عن الميزانية لعامي ٢٠١٠–٢٠١١، ١٧٣ مليون دولار أمريكي في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١. لنذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الأمثلة عن تعبئة الموارد خلال فترة العامين المعنية: ١٠ ملايين دولار أمريكي مخصصة لمشروع "التعليم الأفضل من أجل النهوض بالقارة الأفريقية"، ومشروع لمدة خمس سنوات يستهدف التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، في البلدان المستفيدة من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتموله جمهورية كوريا التي سددت من أجله مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١؛ ومشروع ذاتي الاستفادة لمحو الأمية في نيجيريا تفوق تكلفته ٦ ملايين دولار أمريكي؛ وشراكة لمدة خمس سنوات مع القطاع الخاص في مجال التعلم النقال مع نوكيا بتكلفة تتراوح بين ٥ و١٠ ملايين دولار أمريكي، قُبض منها مليون دولار في عام ٢٠١١. ويعوّل القطاع أيضاً على الدعم الكبير والمستمر من مكتب سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند الخاص بالعراق وفلسطين (أكثر من ٢٥ مليون دولار أمريكي في عامي ٢٠١٠–٢٠١١)؛ومن اليابان في مجال محو الأمية في أفغانستان (أكثر من ٣٥ مليون دولار أمريكي)، بما في ذلك مشروع للشرطة الأفغانية (التنمية المتكاملة للمجتمع

المحلي وصون التراث الثقافي في آسيا والمحيط الهادي بواسطة جهود محلية) بتكلفة ٣ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١١؛ فضلاً عن مشاريع ذاتية الاستفادة في البرازيل (تفوق تكلفتها ٣٠ مليون دولار أمريكي في فترة عامي ٢٠١٠–٢٠١١).

الخطوات المقبلة

١١– تشمل الوثيقة ٣٦م/٥ العامين الأخيرين في الاستراتيجية الحالية المتوسطة الأجل (٣٤م/٤). وهكذا جرى تصميم برنامج التربية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ بحيث يراعي الانتقال السلس من الوثيقة ٣٥م/٥، ويواصل عمل القطاع في **المجالات ذات الأولوية** وفي **البلدان المستهدفة**. وبالإضافة إلى البلدان العشرين المستهدفة في الوثيقة ٣٥م/٥، فقد جرى تحديد ١٨ بلداً آخر مستهدفاً في الوثيقة ٣٦م/٥، ليبلغ العدد الإجمالي ٣٨ بلداً. ولكن نظراً للموارد المحدودة للبرنامج العادي، سيتم دعم هذه البلدان من خلال تعبئة موارد من خارج الميزانية. أما برنامج "بناء القدرات في مجال التعليم للجميع"، فسوف يواصل دعمه للبلدان المستهدفة في عامي ٢٠١٠–٢٠١١، فضلاً عن الدول الإضافية الجديدة الإحدى عشرة التي سيقوم بدعمها في عامي ٢٠١٢–٢٠١٣. وقد جرى البدء بجمع الأموال من أجل باقي البلدان المستهدفة.

١٢– وقد أدى **العجز في التمويل** إلى إجبار المنظمة على أن تبدأ فترة العامين ٢٠١٢–٢٠١٣ مع انخفاض في ميزانية البرنامج العادي أدى إلى تخفيض يقارب ٥٨٪ من الميزانية المخصصة لأنشطة التعليم. ومع ذلك، وبغية تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين والحفاظ على النهج الشامل في التعليم، سيقوم قطاع التعليم بمتابعة الأنشطة كما هو مخطط لها، حتى لو بقيت محدودة النطاق، في كل مجال من المجالات المواضيعية الاثني عشر التي جرى تحديدها في الوثيقة ٣٦م/٥. أما تخصيص الأموال في إطار البرنامج، فسيتم حسابه بعناية شديدة. وعلى سبيل المثال، في بعض المجالات كمجال فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، سيجري فقط تخصيص أموال محدودة في إطار البرنامج العادي ليتم استخدامها كأموال للانطلاق يمكن أن تكملها موارد من خارج الميزانية.

١٣– وسيقوم القطاع، إدراكاً منه بأن **المعلمين** يمثلون عاملاً رئيسياً في جودة نظم التعليم، بالنظر في القضايا المتصلة بتنمية قدرات المعلمين معتبراً أنها "أولوية أولويات برنامجه" في عامي ٢٠١٢–٢٠١٣. وفي ضوء ذلك، سيقوم القطاع بتنقيح نهوج وطرائق تنفيذ البرنامج في هذا المجال لضمان فعاليته وكفاءته. وبناء على المعلومات المستخلصة من عمليات التقييم الخارجية والداخلية، سيقوم القطاع باستعراض مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والنظر في سبل تعديلها أو استبدالها ببرنامج جديد لتشمل الترويج على الصعيد العالمي، فضلاً عن العمل التقنيني وبناء القدرات الوطنية لتنمية قدرات المعلمين مع التركيز على أفريقيا. وسيستفيد هذا البرنامج من نتائج تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنها مثلاً أداة التشخيص. وسيقوم فريق العمل الخاص الدولي المعني بالمعلمين في إطار التعليم للجميع ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا بتقديم الدعم الرئيسي لهذا البرنامج الجديد.

١٤– وسوف يواصل القطاع تعزيز **التنسيق بين الشركاء في التعليم للجميع** وبذل أقصى قدر من الجهد لتحقيق أهداف التعليم للجميع خلال السنوات الأربع المؤدية إلى هدف عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، ورهناً بتحقيق النجاح في تعبئة الموارد، سيقوم القطاع بتعزيز مهمته باعتباره مختبراً للأفكار، وتدعيم دوره

في التنبؤ بمستقبل التعليم، والمساهمة بوجه خاص في تحديد جدول أعمال التنمية في الفترة التي تلي عام ٢٠١٥ (أي في مرحلة ما بعد التعليم للجميع/الأهداف الإنمائية للألفية).

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية

التقييم الاستراتيجي العام

١٥- تم تعزيز التركيز الاستراتيجي للبرنامج الرئيسي الثاني وازدادت أوجه التعاون عبر الأقسام ومع قطاعات اليونسكو الأخرى في أعقاب إعادة هيكلة القطاع. وأُنشئت أربع وحدات مواضيعية شاملة تخص تعليم العلوم، ومبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة والتنوع البيولوجي والكوارث الطبيعية. وتم دمج قسمين معاً لإنشاء قسم لسياسات العلوم وبناء القدرات. وطبّق الهيكل الجديد للقطاع التوصيات الناجمة عن عمليات تقييم أهداف البرنامج الاستراتيجي الثالث والرابع والخامس؛ كما أنه استهدف تنسيق التنفيذ في المجالات التي أولتها الدول الأعضاء أقصى درجات الأهمية. وأدى اعتبار جمع الأموال من القطاع الخاص أولوية في وقت مبكر من عام ٢٠١١ إلى إقامة صلات تعاون واعدة جديدة شملت عدداً من الشركات، منها شركة مايكروسوفت.

الإنجازات الرئيسية

١٦- أحرز البرنامج الرئيسي الثاني تقدماً ملائماً في تحقيق النتائج المنشودة لفترة العامين. وتم الوفاء بمعظم مؤشرات القياس أو الذهاب إلى أبعد منها، مع أن معظم النتائج المرتبطة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لم تكن كافية.

١٧- وفي **أفريقيا**، تلقت دول أعضاء من اليونسكو مساعدة في مجال تصميم أو إصلاح سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار الخاصة بها، وذلك وفقاً لجداول أعمال التنمية التي وضعتها. وإبان انعقاد المؤتمر الرابع لرؤساء الجامعات والعمداء في مجالات العلم والهندسة والتكنولوجيا، تم إعداد خطة عمل استراتيجية لتحسين قدرة أفريقيا على المنافسة عالمياً. كما وفرت اليونسكو مساعدة تقنية لجزر القمر من أجل صياغة سياسات وطنية للطاقة المتجددة. أما **المدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال التخطيط والإدارة المتكاملين للغابات والأراضي المدارية**، فقد أسهمت في بناء القدرات وعالجت مسألة الربط بين العلوم والسياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وأتمت مبادرة اليونسكو بشأن تعليم علوم الأرض في أفريقيا حلقات العمل الإقليمية التي نظمتها، وستسهل تنفيذ الأنشطة الرئيسية التي تم تحديدها. وتلقت حكومة إثيوبيا مساعدة من أجل صياغة خطة عمل وطنية في مجال تنمية التكنولوجيا البيولوجية. وفي عام ٢٠١١، وافقت جمعية لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على إنشاء **اللجنة الفرعية التابعة لها والمعنية بأفريقيا**، بما فيها الدول الجزرية المتاخمة، والتي توحد الهيئات الإقليمية الأفريقية من أجل تحسين صورة لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وتيسير التنسيق مع الدول الأعضاء لضمان التنفيذ الفعال لبرامج هذه اللجنة في مجالات بناء القدرات وعمليات المراقبة وعلوم المحيطات.

١٨- وأثمرت جهود البرنامج الرئيسي الثاني الرامية إلى تعزيز **المساواة بين الجنسين** في مجال العلوم، إذ إن عدداً متزايداً من الفتيات في إثيوبيا اخترن الانخراط في الدراسات العلمية في مرحلة التعليم العالي تبعاً لتقييم اليونسكو للمساواة بين الجنسين والنجاح المحرز في مجال التعلم في الجامعات العامة. وبالنظر إلى أن السنة الدولية للكيمياء ٢٠١١ تزامنت مع ذكرى مرور مئة سنة على حصول ماري كوري على جائزة نوبل، تم تقديم *منحة خاصة* جديدة هي "السير على خطى ماري كوري"، وذلك في إطار "جائزة لوريال – اليونسكو للنساء في مجال العلوم" التي تستقطب الأضواء وتحظى بشعبية كبيرة. ويبلغ الآن مجموع الشابات المتخصصات في العلوم اللاتي حصلن على المنح ١٦٥ شابة، في حين بلغ عدد الفائزات ٦٤ شابة.

١٩- وتحسنت **آليات التنفيذ** تبعاً لقيام معاهد الفئة ١ والمركز الدولي للفيزياء النظرية ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه بتوسيع نطاق بحوثها ونشر تعليمها من خلال خطط استراتيجية جديدة. وتمت الموافقة على إنشاء **ستة مراكز جديدة من الفئة ٢** في مجالات الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار، وعلم الجليد، وموارد المياه الجوفية، وجمع المياه، وسياسات العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الأساسية، والفيزياء، والتكنولوجيا البيولوجية ومصادر الطاقة المتجددة، وهو ما أدى إلى زيادة قدرة البرنامج الرئيسي الثاني على تنفيذ الأنشطة في الميدان.

٢٠- برهنت اليونسكو على كفاءتها فيما يتعلق بمجالات **الحد من أخطار الكوارث، والتعليم الخاص بالكوارث، ونُظم الإنذار وإدارة الحالات الهيدرولوجية المتطرفة**؛ كما أن المنظمة استطاعت مساعدة أعداد كبيرة من الناس في المناطق المتأثرة بالكوارث، مثل باكستان والقرن الأفريقي.

٢١- وتم تعزيز **قدرات الابتكار** في العديد من الدول الأعضاء من خلال إنشاء مجموعات العلوم والتكنولوجيا وحاضنات التكنولوجيا التي تطورت من خلال المشورة التقنية وتدريب المديرين. كما تم تحسين قدرات البرلمانيين ومهاراتهم في مجال سن التشريعات الخاصة بالعلوم. ويرد في تقرير اليونسكو عن العلوم لعام ٢٠١٠ والتقرير المعنون "الهندسة: قضايا التنمية وتحدياتها وفرصها" **معلومات وبيانات عن حالة العلوم والهندسة** في شتى أنحاء العالم. واستُهل برنامج التقييم العالمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومبادرة المرصد العالمي لأدوات السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما أولت الرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة اهتماماً كبيراً للتعاون مع مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة.

٢٢- وبالنظر إلى أن البرنامج الرئيسي الثاني يمثل في اليونسكو جهة التنسيق المعنية **بالدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية**، فقد واصل هذا البرنامج بنجاح تعزيز رؤى المجتمعات المحلية باعتبارها مكملة للسياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة: فقد وضع مشروع "مراقبة الشواطئ" (Sandwatch) أول قاعدة بيانات عالمية لعمليات الرصد الساحلي؛ وقادت اليونسكو، في إطار برنامج "الخطوط الأمامية للمناخ"، شراكة بين الوكالات لإدماج معارف الشعوب الأصلية في تقرير التقييم الخامس المقبل لفريق العمل الأول التابع للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ.

٢٣- وقام البرنامج الدولي للعلوم الأساسية بتعزيز مجالي **تعليم العلوم وتوعية الجمهور**، وجرى هذا التعزيز أيضاً من خلال السنة الدولية للكيمياء ٢٠١١، التي تشارك اليونسكو في رعايتها، والمركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروتون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط، الذي درّب ٩٩

شخصاً من المتخصصين في المسرّعات والمنتمين إلى بلدان في الشرق الأوسط، وهو ما يبرهن على قوة العلوم في إقامة الحوار والتعاون، فضلاً عن دور اليونسكو بوصفها منظمة تروج ثقافة السلام.

٢٤- وكما جاء في التقييم الخارجي المستقل لليونسكو، أجري تعزيز شديد لقدرات الدول الأعضاء فيما يخص تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يخص **المياه والصرف الصحي**. كما جرى تحسين خبرات ما يربو على ٢٠٠ من مديري المياه، وذلك في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال التدريب في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي؛ وتلقت ثلاثة بلدان مساعدة محددة في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتم وضع **خرائط جديدة لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود** في أقاليم عديدة؛ كما أن إنشاء مركز جديد من الفئة ٢ يُعنى بالمياه الجوفية أتاح إحداث تحسينات كبيرة في عمليات جمع البيانات لأغراض التقييم في مناطق أخرى، وذلك تماشياً مع التوصية الواردة في عملية تقييم الهدف الاستراتيجي الثالث. وانطلقت المبادرة الدولية المعنية بالجفاف الجديدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٠٤/٦٦ الذي يسلم بالدور الريادي لليونسكو في إدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود ويطالب بأن يواصل البرنامج الهيدرولوجي الدولي عمله الرائد في هذا الميدان.

٢٥- وجرت التوعية بأهمية **التنوع البيولوجي** وصونه واستخدامه على نحو مستدام، وذلك من خلال الأحداث التي نظمتها اليونسكو بمناسبة السنة الدولية للتنوع البيولوجي ٢٠١٠، وإطلاق مبادرة التنوع البيولوجي لليونسكو، وهو ما أفضى إلى الإسهام في تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن عكس الاتجاه نحو تدهور التنوع البيولوجي وفي الخطة الاستراتيجية العشرية الخاصة بالتنوع البيولوجي. أما عملية التقييم التي يجريها برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) لخطة عمل مدريد لمعازل المحيط الحيوي في منتصف المدة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، فإنها أحدثت إصلاحات واعدة لتعزيز التنسيق فيما بين شبكات الماب الإقليمية والأفرقة المواضيعية، والاتصالات والحوكمة، مما فتح مرحلة جديدة في أنشطة الماب الرامية إلى استخدام معازل المحيط الحيوي كمواقع للتعلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ. وقد تمت الموافقة على إنشاء **واحد وثلاثين معزلاً جديداً للمحيط الحيوي**، بما في ذلك أول معزل للمحيط الحيوي العابر لحدود ثلاثة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وشاركت المنظمة بنشاط في العملية الرسمية الرامية إلى إنشاء منهاج حكومي دولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٢٦- تناولت أربعة مشاريع بصورة مباشرة الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بعكس الاتجاه نحو تدهور الموارد البيئية، وذلك بالتعاون مع أفرقة عمل في أكثر من ٥٠ دولة عضواً تلقت دعماً من المجلس العلمي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، ومن خلال الشبكة العالمية **للحدائق الجيولوجية** التي تزداد اتساعاً.

٢٧- وقد عززت أربع وعشرون دولة عضواً قدرتها على تناول **السياسات المتعلقة بالطاقة وإدارتها**، وذلك في أعقاب تنفيذ عدة برامج إقليمية لتدريب المتخصصين. وأعد المركز الدولي لتنمية الطاقة المستدامة أداة دعم للسياسات بعنوان "دليل رفع كفاءة الطاقة وكفالة الإمداد بها".

٢٨- وبلغ **نظام الإنذار بأمواج التسونامي وتخفيف آثارها** في المحيط الهندي مرحلة التشغيل الكامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عندما باتت الخدمات الاستشارية الإقليمية الجديدة فيما يتعلق بأمواج التسونامي قيد التشغيل. أما مستوى تنفيذ النظام العالمي لمراقبة المحيطات، الذي يمثل عنصراً رئيسياً من عناصر النظام العالمي لمراقبة المناخ، فإنه أحرز نجاحاً بنسبة ٦٠٪ كما كان مقرراً، وبفضل نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات، عززت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات دورها العالمي في تبادل البيانات والمعلومات في علوم المحيطات. وأسهمت هذه اللجنة، باعتبارها الراعية الرئيسية للبرنامج الدولي لتنسيق الأعمال المتعلقة بكربون المحيطات، في استحداث **علم جديد في مجال تحمُّض المحيطات وتخصيب المحيطات**. وتم تحقيق تحسينات كبيرة في عمليات رصد الطحالب الضارة ونظم الإنذار المبكر بغية تخفيف آثارها أو تقليلها إلى الحد الأدنى. كما تم الاعتراف على نطاق واسع بالنُهج والمنهجيات والأدوات التي تستخدمها لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات فيما يخص **تخطيط المجال البحري**. ولدعم جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إبراز القضايا المتعلقة بالمحيطات في **مؤتمر ريو+ ٢٠**، قادت لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، بالتعاون مع وكالات أخرى، عملية وضع "خطة تفصيلية لضمان استقرار المحيطات والسواحل"، إسهاماً في الوثيقة الجامعة لمؤتمر ريو+ ٢٠.

٢٩- ونظم **البرنامجان المشتركان بين القطاعات المتعلقان بتغير المناخ وبالدول الجزرية الصغيرة النامية**، بالتنسيق مع برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة، مشاورات بشأن التعليم في مجال تغير المناخ من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مما أفضى إلى توصيات للعمل في ميادين متعددة، بما فيها البرامج الوطنية المنفذة على أرض الواقع والشبكات التي تربط فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. واعترف الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة ببرنامج اليونسكو المشترك بين القطاعات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره نموذجاً ينبغي أن تقتدي به الوكالات التابعة للأمم المتحدة، إذ إنه يعزز تنفيذ الأولويات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

التحديات والدروس المستخلصة

٣٠- تتمثل التحديات التي تواجه البرنامج الرئيسي الثاني في اتساع نطاق مهامه وتزايد مطالب الدول الأعضاء مقارنةً بالموارد المتاحة حالياً. وتتعلق التحسينات الجارية بمجالات جمع الأموال، والتنسيق الداخلي، وتدابير تحقيق الفعالية من حيث التكاليف، والاتصال والتعاون مع الميدان وتنسيق الهيئات الإدارية الفرعية. ويقتضي الأمر تحسين صورة أعمال القطاع من حيث عمقها، واتساع نطاقها ونوعيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء. كما تفتقر بانتظام أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والدراسات الاستراتيجية إلى المكونات العلمية، ومن ثم يتعين بذل جهود إضافية لدمجها في عمليات التخطيط الوطنية، وذلك بغية تمكين البرنامج الرئيسي الثاني من تعزيز إسهامه في عملية البرمجة القطرية للأمم المتحدة.

تعبئة الموارد

٣١- تلقى البرنامج الرئيسي الثاني موارد خارجة عن الميزانية لفترة العامين تبلغ ٩٦٤ ٨٣٩ ٦٧ دولاراً أمريكياً، وهو ما يضاهي تقريباً المخصصات المالية للبرنامج العادي. أما مجالات البرنامج التي تلقت معظم الموارد الخارجة عن الميزانية من خلال البرنامج الإضافي التكميلي، فهي إصلاح السياسات العلمية، والهندسة، وإدارة المياه، وأخطار المحيطات والأخطار الهيدرولوجية، في حين أن المجالات التي لم تتلق تمويلاً من خلال البرنامج الإضافي التكميلي فهي، على سبيل المثال، التعليم في مجال المياه، والطاقة المتجددة، وبناء القدرات في العلوم الأساسية وخطة العمل الأفريقية الموحدة. وتم الحصول على أموال من الصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتنفيذ مشاريع في الصين ومصر والأردن والمغرب والسنغال وأوروغواي، فضلاً عن مشاريع على المستوى العالمي. وتوفر الشبكة الواسعة النطاق لمراكز الفئة ١ و٢، التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، مساهمة مهمة وفعالة من حيث التكاليف لتنفيذ البرنامج، وذلك عن طريق استضافة عدد من البرامج والإسهام في تنفيذ أنشطة محددة، بما فيها معظم تلك التي تلقت أموالاً من البرنامج الإضافي التكميلي.

الخطوات المقبلة

٣٢- ستعتمد المبادرات الواعدة الحديثة، مثل برنامج التقييم العالمي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والمرصد العالمي لأدوات السياسة العلمية، على النجاح المحرز في العملية الموسعة لجمع الأموال مع شركاء غير تقليديين. وبالنظر إلى أن اليونسكو **تحظى الآن باعتراف رسمي بوصفها وكالة متعددة الأطراف ذات طابع تنفيذي في إطار صندوق التكيف**، وإلى التمويل المخصص للبرامج المشتركة بين القطاعات، فإن برنامج تغير المناخ من شأنه أن يشهد مزيداً من التوسع في أنشطته الطليعية، ومن المتوقع في الوقت ذاته أن يواصل برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية عمله في تناول الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسينسق البرنامج الرئيسي الثاني عملية إعداد سياسة اليونسكو الخاصة بقضايا الشعوب الأصلية، التي استُهلت في حدث رفيع المستوى إبان انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام، والتي يتعين إتمامها خلال عامي ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٣- وستحظى الوحدات المواضيعية الشاملة لمجالي **تعليم العلوم** و**المبادرة الخاصة بالهندسة** بتركيز خاص. أما الوحدات المواضيعية الشاملة المعنية بمجال التنوع البيولوجي، فإنها ستتيح لليونسكو أن تضطلع بدور قوي في المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حالما يتم إنشاؤه بصفة رسمية.

٣٤- وستقود اليونسكو، باعتبارها الوكالة الرائدة للسنة الدولية للتعاون في مجال المياه ٢٠١٣، عدة جوانب في **المنتدى العالمي السادس للمياه** (مارسيليا، آذار/مارس ٢٠١٢). وسيجري في هذا المنتدى الاحتفال بصدور الطبعة الرابعة من تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم، الذي قام بتنسيقه البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، وستدرس المنظمة مسألة إضفاء الطابع الرسمي على دورها في الأنشطة المتعلقة بالحدائق الجيولوجية وفي الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للأوساط الدولية المعنية بالعلوم الجيولوجية ولليونسكو، وذلك بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور أربعين عاماً على إنشاء البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية.

٣٥- واستناداً إلى الاجتماعات الإقليمية الخمسة المشتركة بين اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم، التي عقدت في عام ٢٠١١، ومن أجل زيادة التوعية على الصعيد العالمي بأهمية **العلوم من أجل بناء المجتمعات والاقتصادات الخضراء**، سينظم البرنامج الرئيسي الثاني، بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم، منتدى للعلوم في ريو دي جانيرو، وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وستواصل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات دورها الريادي في صياغة مقترحات وأهداف رئيسية في مجال استدامة المحيطات، بما في ذلك الحوكمة، والتنسيق بين القطاعات، والاقتصاد الأزرق/الأخضر لتنظر فيها الدول الأعضاء إبان مؤتمر ريو +٢٠.

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية

التقييم الاستراتيجي العام

٣٦- تمثل فترة ٢٠١٠-٢٠١١ فترة العامين الثانية التي تشملها الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣ (٣٤م/٤). وقام قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في فترة العامين هذه بتجديد تركيزه على **أربع أولويات استراتيجية للبرنامج**، بناءً على طلب الدول الأعضاء، وهذه الأولويات هي: الدمج الاجتماعي؛ والتحديات الجديدة المرتبطة بأخلاقيات البيولوجيا؛ والأبعاد الاجتماعية للتغير البيئي العالمي؛ ومبادرات التجديد الاجتماعي بقيادة الشباب. وتم توحيد الأنشطة التي كانت مشتتة فيما مضى لضمان تحسين فرص التوصل إلى نتائج محددة وبارزة للعيان، مع استخدام الموارد الشحيحة المتوافرة على النحو الأمثل عن طريق تحديد الحد الأدنى للموارد اللازمة لمجالات البرنامج ذات الأولوية بوسيلة تتسم بمزيد من المرونة وتقوم على الاستعانة بأفرقة مواضيعية مستعرضة. وتمثَّل الهدف النهائي لهذه المساعي في زيادة تأثير الأنشطة البرنامجية للقطاع في الدول الأعضاء.

الإنجازات الرئيسية

٣٧- فيما يخص الأولوية العامة المتمثلة في **أفريقيا**، **تم تسليط المزيد من الأضواء على أهمية زيادة الاستثمارات في مجال تنمية الشباب** عن طريق بث الوعي فيما يخص استراتيجية اليونسكو بشأن الشباب الأفارقة. وتحظى الفكرة التي تتمحور حول ضرورة استثمار قدر كبير من الأموال في مجال تنمية الشباب بدعم متزايد في البلدان الأفريقية، ويرجع الفضل في ذلك بوجه خاص إلى الزخم الذي أنتجه مؤتمر القمة السابع عشر للاتحاد الأفريقي بشأن "التعجيل بتمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة" وسنة الأمم المتحدة الدولية للشباب. وتم تحديد مبادرات جديدة تشمل تنمية مهارات الشباب لتمكينهم من الحصول على عمل وإعداد مشروعات اجتماعية تخصهم بالتعاون مع المؤسسة الدولية للشباب. وعمدت اليونسكو إلى إسداء المشورة في مجال السياسات ونفذت برامج تتعلق بالشباب وعززت التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحديداً بين أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي والبلدان الأفريقية، في مجال درء العنف في صفوف الشباب. كما قامت المنظمة بالتوعية بقضايا تنمية الشباب ودور الشباب باعتبارهم عناصر فعالة في التغييرات الاجتماعية البنّاءة.

٣٨- وتم **تعزيز مشاركة الشباب في معالجة القضايا العالمية** عن طريق تنظيم المؤتمر السابع للشباب بوصفه جزءاً لا يجزأ من أعمال الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنتدى، الذي قامت فعالياته على استخدام التكنولوجيات الجديدة وشملت تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات ركزت على موضوع محدد هو "كيف يدفع الشباب عجلة التغيير"، وفّر منبراً دينامياً للشباب أتاح لهم التعبير عن آرائهم. وأقيم العديد من الشراكات المبتكرة مع عدد من المنظمات غير الحكومية وسفراء اليونسكو للنوايا الحسنة والقطاع الخاص بغية توسيع نطاق تأثير برامج اليونسكو على الشباب في شتى أنحاء العالم. وتضمنت التوصيات التي صدرت عن المنتدى عدداً من الأنشطة المحددة وشددت على أهمية معالجة قضايا الشباب على سبيل الأولوية في جميع البرامج. وتم تقديم هذه النتائج إلى اللجان الخمس المعنية ببرنامج اليونسكو في إطار الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام.

٣٩- وأقدم القطاع على إعادة تحديد عمله في مجال **المساواة بين الجنسين** بوسائل عدة شملت على وجه التحديد إعادة توجيه الأنشطة نحو تحليل التحديات التي تواجهها النساء والفتيات فيما يتعلق بحماية حقوقهن في أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات. ومن الجدير بالذكر أن عملية إعادة التوجيه هذه، التي تم الاضطلاع بها بالتنسيق مع قسم المساواة بين الجنسين، تولي عناية خاصة لمسألة درء العنف ضد النساء والفتيات.

٤٠- وتم إنشاء بنى أساسية خاصة بالأخلاقيات في الدول الأعضاء وجرى تدعيم هذه البنى عن طريق تنفيذ مبادرات ترمي إلى بناء القدرات في عدة مجالات، ولا سيما في مجال **أخلاقيات البيولوجيا**. وتبقى اليونسكو ملتزمة بدعم عملية إنشاء وتدعيم اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا (مشروع اللجان المساعدة المعنية بأخلاقيات البيولوجيا)، ومرصد الأخلاقيات العالمي (وهو نظام لقواعد البيانات)، وتعزيز تعليم أخلاقيات البيولوجيا في مؤسسات التعليم العالي (عن طريق الدورات التدريبية المخصصة لمعلمي أخلاقيات البيولوجيا والمنهج الدراسي الأساسي لأخلاقيات البيولوجيا").

٤١- وجرى تسليط الضوء على النداء الجديد الداعي إلى الاعتراف بالدور البالغ الأهمية للعلوم الاجتماعية والإنسانية في تحسين رفاه البشر وفي التصدي للتحديات العالمية عن طريق إعداد التقرير العالمي بشأن العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٠ المعنون "الفجوات المعرفية"، وهو تقرير تولى تدشينه في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٠ كل من المديرة العامة لليونسكو ورئيس المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية. وقدّم هذا التقرير إرشادات رئيسية بشأن السياسة العامة إلى جميع الجهات الفاعلة في مجال العلوم الاجتماعية، وشدد على أهمية النهج المتعدد التخصصات للعلوم الاجتماعية فيما يخص فهم الطابع المعقد للتحديات المعاصرة. وتضمن التقرير أيضاً دعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة أوجه التفاوت في القدرات البحثية في العالم، كما حدد جدول أعمال عالمياً جديداً للنهوض بالعلوم الاجتماعية بوصفها أداة ثمينة تتيح إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢- **وقامت اليونسكو** في أعقاب الربيع العربي **بزيادة الجهود التي تبذلها لتعزيز الديمقراطية وإدارة التحولات الاجتماعية في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)**. وأعدت اليونسكو عدداً من المبادرات لمواكبة عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وفي إطار متابعة نتائج اجتماع المائدة المستديرة الذي تناول

موضوع "الديمقراطية والتجديد في العالم العربي"، والذي عُقد في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١١ في مقر المنظمة، تم إعداد خريطة طريق لتكون بمثابة إطار للأنشطة الخاصة بهذا المجال.

٤٣- أما النتائج التي أسفر عنها العمل المضطلع به في مجال **رسم السياسات** المتعلقة بالتحديات الاجتماعية المستجدة مثل الهجرة الدولية النطاق والتوسع العمراني والتكامل، فتمثلت عملياً في إعداد مجموعة من السياسات بشأن الاتفاقات الإقليمية الخاصة بالهجرة بوصفها جزءاً من عملية التكامل الاقتصادي والسياسي. واضطلع القطاع بدور مركز لتبادل المعلومات يُعنى بهذا النوع من المبادرات المتعلقة بالسياسات التي يتعين على راسمي السياسات تبادلها. ويشجع ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية على النظر في إدراج سياسة خاصة بتنقل السكان داخل المناطق في جدول أعمالها بغية تعزيز التكامل الإقليمي.

٤٤- وتمكنت اليونسكو بفضل مواصلة أنشطتها الرامية إلى تعزيز ونشر **الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة** من تحقيق الهدف البارز المتمثل في زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٦٥ دولةً طرفاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد وُضعت تدابير ترمي إلى رصد الامتثال للاتفاقية كما تم تشغيل الصندوق الخاص بالاتفاقية للمساعدة على بناء قدرات البلدان في مجال السياسات الوطنية أو في مضمار التربية والتعليم.

٤٥- وأقيمت **شراكات جديدة** مع القطاع الخاص باستخدام عدة وسائل تشمل بوجه خاص عملية منتدى الشباب. وسعى القطاع أيضاً إلى توطيد العلاقات التي يقيمها مع شركائه الرئيسيين ومنهم المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، والمجلس الدولي للعلوم، ومنتدى بلمونت، ومجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية.

٤٦- وأسندت مهمة مناقشة دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالعلوم والتنمية الذي أُنشئ لمعالجة التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية في القرن الحادي والعشرين. وإلى جانب ذلك، وفي خطوة ترمي إلى الابتعاد عن النهوج الاقتصادية البحتة في مجال التنمية وإلى استحداث رؤى حاسمة، شدد البرنامج الرئيسي الثالث على الروابط بين "**الأخلاقيات والتنمية**"، ودرس إمكانية تصور تنمية من شأنها أن تعزز بناء مجتمعات تتسم بمزيد من الديمقراطية والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تحديد جدول أعمال للتفكير في وضع نهوج جديدة للتنمية توجه أفكار المنظمة وأنشطتها في الفترة الحاسمة التي سيمر بها المجتمع الدولي منذ تاريخ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ حتى انقضاء الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أي عام ٢٠١٥.

٤٧- وتم تعزيز **المبادلات الخاصة بالعلوم الإنسانية والفلسفة** عن طريق تنفيذ البرامج بصورة مستعرضة، أي عن طريق ربط التفكير النقدي بتعزيز حقوق الإنسان وأخلاقيات البيولوجيا والأبعاد الاجتماعية للتغير البيئي العالمي. ومن الجدير بالذكر أن الاحتفالات الخاصة باليوم العالمي للفلسفة لم تفض فقط إلى تسليط الضوء على أهمية تعليم الفلسفة في الدول الأعضاء، بل أسهمت أيضاً في زيادة الوعي بإسهامات عملية التفكير النقدي والعلوم الإنسانية في معالجة عدد من الموضوعات المرتبطة بمجالات متنوعة منها أخلاقيات البيولوجيا.

٤٨- وقد أُحرز أيضاً تقدّم كبير في النهوض بالاتساق بين وكالات الأمم المتحدة التي يجمع بينها الاهتمام بقضية مشتركة. واقترنت أنشطة اليونسكو في مجال حقوق الإنسان بمزيد من التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد تمكنت اليونسكو من خلال مشاركتها في الفريق العالمي المعني بالهجرة من تتبّع أشكال التآزر المحتملة فيما يتعلق بالعمل المتصل بالهجرة وتحديد هذه الأشكال. وعليه، تمثل محط تركيز أنشطة الفريق العالمي المعني بالهجرة خلال الفترة التي ترأست فيها اليونسكو هذا الفريق (الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) في العلاقات بين الهجرة وتغير المناخ.

التحديات والدروس المستخلصة

٤٩- استعرض القطاع طريقة تنفيذ برامجه لتحسين الأداء في تحقيق النتائج المنشودة **وضمان تعزيز التركيز وتحسين أنشطة الرصد في هذا الصدد**. وارتكزت عملية الاستعراض هذه على الدروس المستخلصة من عمليات التقييم المتعددة التي لها تأثير مباشر على القطاع برمته، ومنها عمليات تقييم أهداف البرنامج الاستراتيجية الرابع والسادس والسابع، والتقييم الخارجي المستقل لليونسكو وكذلك من التوصيات التي قدمها فريق العمل الخاص التابع للمجلس التنفيذي. ويكمن التحدي في ربط النتائج المنشودة المناسبة بظروف العلوم الاجتماعية، وهو أمر ينطوي على آجال طويلة ومتغيرات كثيرة في سير العمليات المرتبطة بهذه العلوم. وتتم معالجة هذه المسألة عن طريق توفير التدريب في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج وعن طريق اعتماد نهج يقوم على حقوق الإنسان.

٥٠- وثمة تحدٍ يتكرر ويُعد في الوقت عينه ميداناً جديداً واعداً جداً لدى الأوساط المعنية بالعلوم الاجتماعية، وهو الإقرار بأن حل المشكلات المتزايدة التعقيد يستلزم **بحوثاً متكاملة أو نهوجاً جامعة للتخصصات**. ومن المهم أيضاً النظر في المشكلات المرتبطة بالعلوم الاجتماعية من منظور العلوم الإنسانية.

٥١- وإن ما أجري من **تحسين في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات**، في فترة إعداد التقرير، بيّن ضرورة تعزيز دمج البرامج المتاحة على الإنترنت في الأنشطة لأغراض تنفيذ البرنامج.

تعبئة الموارد

٥٢- وجمع القطاع موارد من خارج الميزانية لفترة العامين بلغت ٦١٢ ٤٠٣ ٣٨ دولاراً أمريكياً. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ٨٨٪ من الموارد الخارجة عن الميزانية قام بتعبئتها مكتب برازيليا لأنشطة تنتفع بها البرازيل، في إطار أموال الودائع الذاتية النفع.

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

التقييم الاستراتيجي العام

٥٣- تم تحقيق النتائج المنشودة التسع عشرة المحددة في الوثيقة ٣٥م/٥ المعتمدة، وهو ما يظهره التقرير المفصل بشأن محاور العمل الوارد في الملحق المتاح على الإنترنت، علماً بأنه سُجلت فروق في مدى تأثير النتائج المنشودة. وحُققت في فترة العامين المستعرضة نتائج مهمة فيما يخص تنشيط القيادة العالمية لليونسكو في مجال تعزيز دور الثقافة الهام في تسخير التنمية وفي إبراز هذا الدور لدى الأطراف الفاعلة

الدولية المعنية بالتنمية، وذلك مع مواصلة المنظمة تعزيز تأثير عملها التقنيني والتنفيذي على الصعيد القطري وتوفير الدعم في أوضاع ما بعد النزاعات وما بعد الكوارث.

الإنجازات الرئيسية

٥٤- تم تعزيز **دور الإطار التقنيني** في مجال الثقافة **إلى حد كبير خلال الفترة المستعرضة**. واضطلعت المنظمة فعلاً بوظائفها ومسؤولياتها التقنينية فيما يخص المجموعة الكاملة من الاتفاقيات الثقافية التي تُعنى بها. وتمت زيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للاتفاقيات الثقافية كلما كان ذلك ممكناً بغية الارتقاء بقدرتها على تحقيق النتائج إلى الحد الأمثل. وتم ذلك بوسائل عدة شملت بوجه خاص عملية إعادة هيكلة قطاع الثقافة. ونُفذت جميع الاتفاقيات بصورة تامة، بما في ذلك *اتفاقية عام ٢٠٠٥ بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي* التي مُولت المجموعة الأولى من المشروعات المتعلقة بها من موارد الصندوق الدولي للتنوع الثقافي. وأُعطيت الأولوية في السنتين الماضيتين لزيادة معدلات التصديق في المناطق الممثلة دون المستوى بغية تعزيز التكافؤ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تنفيذ الاتفاقيات وإدراج المبادئ التي تقوم عليها في السياسات والتشريعات الوطنية، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا بوصفها إحدى الأولويتين العامتين للمنظمة.

٥٥- واضطلعت المنظمة بعدد من المبادرات لتوعية الجمهور وصانعي القرارات وراسمي السياسات بالأهمية البالغة التي يكتسيها العمل التقنيني في مجال الثقافة. وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، على سبيل المثال، بُذلت جهود للتأمل في مدى ملاءمة الوثائق التقنينية وفعاليتها بوجه عام، وكذلك في الأدلة التي تشير إلى تأثير هذه الوثائق الملموس على أرض الواقع. وأسهم ذلك في تعزيز اعتراف الدول الأعضاء وشركاء اليونسكو بدور الوثائق التقنينية المركزي في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة إلى الأمام.

٥٦- وسُجل في السنتين الماضيتين اعتراف متزايد **بدور الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية**، ولا سيما خلال مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عُقد في عام ٢٠١٠، وفي القرارين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ على التوالي[٣]. أما التقرير[٤] الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ طبقاً للقرار ١٦٦/٦٦، فقد سلط الضوء على التقدم الكبير المحرز في تعميم الاهتمام بقضايا الثقافة في جدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والمحلي، وشدد مرة أخرى على إسهامات قطاع الثقافة في الحد من الفقر. كما أن التقرير المشترك الذي أعدته الأمم المتحدة تمهيداً لانعقاد مؤتمر ريو +٢٠[٥] والذي تم الاحتفال بإصداره في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يعطي الثقافة المكانة التي تليق بها. ونتج التقدم الذي تم إحرازه

(٣) القرار الصادر عن مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية
http://www.un.org/french/documents/view_doc.asp?symbol=A/RES/65/1&TYPE=&referer=
http://www.un.org/fr/mdg/summit2010/&Lang=E
وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٦/٦٥ http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/RES/65/166

(٤) (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية A66/187 (http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/66/187)

(٥) (تقرير الأمم المتحدة بشأن مؤتمر ريو +٢٠
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/BSP/images/UNESCO%20Input%20to%20Rio+20%20Compilation%20Document_01.pdf

بالاستناد إلى الاتفاقيات الثقافية لليونسكو عن أنشطة الترويج المتواصلة والتعاون المستمر مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين بالتنمية. وارتكزت النتائج المحققة على التوصيات الصادرة عن التقييم الخارجي لهدفي البرنامج الاستراتيجيين التاسع والعاشر، وتسنى تحقيق هذه النتائج بفضل ارتفاع عدد المبادرات المضطلع بها داخل القطاعات وفيما بينها والمشروعات الخاصة بأفضل الممارسات التي تنفذها اليونسكو، وكذلك بفضل أدوات القياس الفعالة المتوافرة ومنها "مجموعة اليونسكو لمؤشرات الثقافة المسخرة للتنمية" والإحصاءات الثقافية التي وضعها معهد اليونسكو للإحصاء.

٥٧- ومن العوامل التي أسهمت في الإنجازات المحققة على الصعيد العالمي، **النجاح في تنفيذ البرامج المشتركة الثمانية عشر الخاصة بالثقافة والتنمية**، وهي برامج مُولت من موارد الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن هذه البرامج المشتركة التي استفاد منها حوالي مليون شخص بصورة مباشرة وسبعة ملايين شخص بصورة غير مباشرة استهدفت بوجه خاص السكان الأصليين والجماعات الإثنية والنساء والشباب. واستناداً إلى المبادئ المرسخة في الإطار التقنيني، أظهرت البرامج المذكورة أن تأثير دور الثقافة يمثل بعداً أساسياً من أبعاد العملية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدّم هذه البرامج أدلة واضحة تبيّن ما يلي:

- الثقافة قطاع اقتصادي يوفر فرصاً للعمل ومصدراً للدخل ويسهم بالتالي في القضاء على الفقر (الهدف الإنمائي الأول للألفية)؛
- تتيح مضامين المناهج الدراسية المراعية للواقع الثقافي تعزيز جودة التعليم وتحسين أنشطة بناء المواطنة (الهدف الإنمائي الثاني للألفية)؛
- تمثّل الأنشطة الموجهة صوب الثقافة، المشروعات الحرفية الصغيرة، وسيلة تتيح تمكين المرأة (الهدف الإنمائي الثالث للألفية)؛
- تفضي النهوج الاجتماعية والثقافية في مجال الصحة إلى إعداد سياسات فعالة من حيث التكاليف توفر المزيد من الفوائد في ميدان الصحة (الأهداف الإنمائية الرابع والخامس والسادس للألفية)؛
- تمثّل الثقافة والمعارف التقليدية موارد لا تنضب تتيح ضمان استدامة البيئة وسبل العيش (الهدف الإنمائي السابع للألفية).

وأفضت البرامج المشتركة كذلك إلى تعزيز التعاون بين الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، وأسهمت بالتالي في إقامة شراكة عالمية (الهدف الإنمائي الثامن للألفية) ووفرت الظروف المؤاتية للاضطلاع مستقبلاً بأنشطة أخرى في هذا المجال وفي إطار برنامج "توحيد أداء الأمم المتحدة". وفي السياق عينه، وتماشياً مع إعلان باريس (٢٠٠٥) وجدول أعمال أكرا (٢٠٠٨)، ولّدت البرامج المشتركة شعوراً قوياً بتبني الأنشطة على الصعيد الوطني من خلال عمليات تقوم على التشارك الواسع النطاق، مما أدى إلى تعزيز تأثير الأنشطة واستدامتها.

٥٨- واقترن ذلك باعتراف دولي جماعي **بدور الثقافة في تسخير التنمية الوطنية**. ويتمثل أحد الإنجازات البارزة التي تم تحقيقها على الصعيد القطري في **دمج عنصر الثقافة في ٦١٪ من الوثائق المتعلقة بعمليات التقييم القطري المشترك/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** (حسب البيانات المتوافرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، مما يعني أن هذه النسبة ارتفعت فعلاً بمقدار الضعف مقارنة بما كانت عليه في السنوات الخمس الماضية. واستهلت اليونسكو، في إطار الجهود العامة التي تبذلها لتحسين إدارة المعارف من أجل الثقافة، تحليلاً معمقاً للبنود الرئيسية المتعلقة بالثقافة في العمليات الخاصة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك من خلال قاعدة بيانات عالمية تتضمن معلومات عن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القائمة منذ عام ١٩٩٨ والبالغ عددها ٢٥٢ إطاراً.

٥٩- وطُلب من اليونسكو أيضاً في فترة العامين المستعرضة أن توفر **الدعم الخاص بحالات الطوارئ في مجال الثقافة لعدد من البلدان التي شهدت كوارث طبيعية أو نزاعات**. فعلى سبيل المثال، ركزت الجهود المبذولة على حماية الممتلكات الثقافية (تايلاند)، وتفعيل نظم الإنذار الدولية لمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية (ليبيا)، ووضع آليات مؤسسية لضمان توافر أنشطة التنسيق اللازمة وتشجيع التعبئة الدولية (هاييتي)، وتعزيز صون الموارد الثقافية لاستخدامها كأدوات تيسّر النهوض الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي (إندونيسيا). أما الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو لترويج أهمية الثقافة في عملية إنعاش الفئات المتأثرة بالكوارث أو النزاعات، فباتت تحدث المزيد من التأثير. وثمة إنجاز جدير بالذكر في هذا السياق، وهو **النجاح في إدراج الثقافة بوصفها عنواناً يضم مجموعة من الموضوعات في عمليات تقييم الاحتياجات في أوضاع ما بعد الكوارث**، التي تتشارك في تنفيذها منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في أوضاع ما بعد الكوارث.

التحديات والدروس المستخلصة

٦٠- لا يزال العمل النظامي المرتبط بالاتفاقيات يتطلب جهوداً كبيرةً، مما يفرض عبئاً ثقيلاً على قطاع الثقافة فيما يخص الموارد البشرية والمالية. ومع أنه يتم بذل المزيد من الجهود لدعم عدد أكبر من الاتفاقيات، فإن الإطار التقنيني لا يزال يواجه تحديات إدارية كبيرة، مما يجعل من الصعب تلبية التطلعات المتنامية للدول الأعضاء على نحو فعال. وينبغي بالتالي اتخاذ المزيد من الخطوات بشأن تنفيذ الاتفاقيات، **ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات**، وكذلك فيما يتعلق بتحويل المبادئ التي تقوم عليها هذه الاتفاقيات إلى سياسات وتشريعات وطنية، وهي أمور تُعتبر شروطاً أساسيةً لتحقيق تأثير ملموس وطويل الأجل. ولا تزال مصداقية بعض الاتفاقيات مسألة حرجة تعمل الأمانة على معالجتها على سبيل الأولوية (وبخاصة اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢ والاتفاقية الخاصة بصون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣) إلى جانب معالجة مسألة فعاليتها (كما هو الحال فيما يتعلق باتفاقية عام ١٩٧٠ الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة). ولكن تسوية هاتين المسألتين تقتضي التزاماً طويل الأجل من عدة جهات، بما في ذلك الدول الأطراف، وتقتضي أيضاً تحديد خيارات مبتكرة واستشرافية بغية تحقيق التآزر بين الاتفاقيات، وتوفير حلول متكاملة للتصدي لتحديات الصون، وضمان جدوى الاتفاقيات في ضوء التحديات المعاصرة. ويتعين تقديم حجج مقنعة لإبراز التأثير المحلي الملموس للوثائق التقنينية كما يتعين توفير أدلة على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المتأتية منها.

٦١- وعلى الرغم من النتائج التي تم تحقيقها حديثاً، فإن إبراز دور الثقافة في تحقيق التنمية يبقى عملية طويلة تتطلب وضع **مؤشرات وإحصاءات نوعية وكمية جديرة بالثقة** وتصميم أدوات عملية تضمن إدراج عنصر الثقافة في السياسات والعمليات الإنمائية. ويتطلب ذلك أيضاً تحسين أنشطة التوعية والترويج وفقاً لما أُشير إليه في التقييم الخارجي لهدفي البرنامج الاستراتيجيين التاسع والعاشر.

٦٢- وولّدت البرامج المشتركة التي يجري تمويلها من موارد صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية زخماً إيجابياً جداً في الميدان، وأفسحت مجالات هامة **للاضطلاع مستقبلاً بأنشطة مشتركة بين الوكالات تخص الثقافة والتنمية** وغيرهما من الميادين. وسعياً إلى الاستفادة من هذه النتائج والانتفاع بما توفره من إمكانات، تتعاون اليونسكو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقيادة مشروع طموح خاص بإدارة المعارف يرتكز على ما يتوافر من بيانات وما اكتُسب من خبرات فيما يتعلق بتأثير الأنشطة والنماذج الناجحة والتحديات التنفيذية. ويرمي هذا المشروع إلى بناء مجموعة من المعارف التي يمكن الاسترشاد بها في عمليات البرمجة المقبلة الخاصة بهذا المجال. أما التفكير في سبل توسيع نطاق هذه الأداة لتشمل الأنشطة العالمية لليونسكو في مجال الثقافة والتنمية، فسيكون خطوة أولى على هذا الدرب.

٦٣- وبات دور **الثقافة في إعادة البناء والإنعاش في أوضاع ما بعد الكوارث** يحظى بالاعتراف في إطار آليات الاستجابة الخاصة بالمجتمع الدولي. ونتج ذلك عن عدة عوامل، ولا سيما إدراج الثقافة بوصفها عنواناً يضم مجموعة من الموضوعات في عمليات تقييم الاحتياجات في أوضاع ما بعد الكوارث. ولكن ستحتاج اليونسكو في الوقت عينه إلى تعزيز جهود الترويج التي تبذلها كي تبيّن بالأدلة ضرورة تحقيق نتائج متماثلة أو متقاربة فيما بينها في جميع أوضاع ما بعد النزاعات.

تعبئة الموارد

٦٤- ترد فيما يلي الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمكنت المنظمة من تعبئتها، وهي موارد تكمّل وتفوق إلى حد كبير الاعتمادات البالغة ٧٠٠ ٧٤٩ ٥٣ دولار أمريكي التي تم تخصيصها في إطار ميزانية البرنامج العادي في الوثيقة ٣٥م/٥ لتكاليف الأنشطة والموظفين الخاصة بالبرنامج الرئيسي الرابع:

- الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع: ٦١٢ ٧١٥ ٩ دولاراً أمريكياً
- الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: ٠٦٤ ٦٦٢ ٧٩ دولاراً أمريكياً

واستأثرت الأنشطة الخاصة بالتراث العالمي، والتراث غير المادي، والمتاحف، وتنوع أشكال التعبير الثقافي، بمعظم الأموال التي أمكن تعبئتها، وذلك لأغراض بناء القدرات بصورة رئيسية. وكان للمشروعات والبرامج الممولة بالتعاون مع الأمم المتحدة في مجال الثقافة دور هام جداً في تحقيق النتائج المنشودة للبرنامج الرئيسي الرابع، ومثلت ٢٥٪ من الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة. وأسهمت الصناديق التي أُنشئت بموجب اتفاقيات عام ١٩٧٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥ في تعزيز فعالية أنشطة التنفيذ.

الخطوات المقبلة

٦٥- أُحرز تقدم كبير بوجه عام في تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣٤م/٤). وشهدت فترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١ إعادة توجيه أنشطة قطاع الثقافة في مجال الحوار والسلام بغية زيادة التركيز على المشروعات العملية والعظيمة الأثر التي تسهم في الجهود المبذولة على نطاق المنظمة والتي بات يتولاها مكتب التخطيط الاستراتيجي. وسيتطلب هذا التغيير **تعزيز التعاون بين القطاعات** خلال فترة تنفيذ الوثيقة ٣٦م/٥. وتم الإقرار من جديد بأهمية التنوع الثقافي فيما يخص تعزيز الحوار والسلام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي في الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام. ولكن يجب الحفاظ على هذا الزخم عن طريق تعزيز الأنشطة المشتركة بين القطاعات وضمان ارتكازها على قدر أكبر من الابتكار والتعاون، وهو ما أشارت إليه نتائج التقييم الخارجي لهدفي البرنامج الاستراتيجيين التاسع والعاشر. وسيتعيّن، من المنطلق نفسه، تعزيز التعاون مع القطاعات الأخرى والمكاتب الميدانية للاستفادة من إنجازات مشروعي طريق الرقيق ومصنفات التاريخ العام والتاريخ الإقليمي الرائدين، كما ينبغي إعطاء الأولوية للعمل المضطلع به فيما يخص استخدام تاريخ أفريقيا العام لأغراض التعليم، مع ضرورة أن يشارك قطاع التربية مشاركة نشطة في هذا المجال. وسيتّسم ذلك بأهمية بالغة في الحفاظ على جدوى هذه البرامج التي استُثمر فيها قدر كبير من الموارد على مدى السنوات الماضية وضمان تأثيرها.

٦٦- وأبدت الدول الأعضاء في فترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١ اهتماماً واضحاً ومتزايداً فيما يخص اعتبار **الإطار التقنيني** لليونسكو الركيزة الأساسية لعمل المنظمة في مجال الثقافة، وكذلك بوصفه الأولوية الشاملة لهذا العمل. وتترتب على هذا الأمر آثار مباشرة على الطريقة التي ينبغي اعتمادها لإعادة تحديد مواضع تركيزٍ الموارد المتوافرة ولإعطاء الأولوية لهذه الموارد. ويجب اتخاذ القرارات بشأن بعض البرامج المواضيعية تماشياً مع نتائج عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية والخارجية. وقد يؤدي ذلك إلى تعليق بعض الأنشطة، بما في ذلك المبادرات من قبيل خطة تنمية الثقافة العربية أو شبكات المدن المبدعة، و/أو إلى تمويلها باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية حصراً. ومن المهم جداً في الوقت عينه أن تُنفذ الاتفاقيات على نحو أفضل بكثير مما هو عليه الآن، الأمر الذي سيفضي إلى تحسين نشاط تنمية القدرات الذي تضطلع به اليونسكو والمساعدة التي تقدمها بشأن السياسات في مجال الثقافة. ومن الضروري بالتالي أن يحافظ قطاع الثقافة على **قدراته التنفيذية** في الميدان، التي ترتبط مباشرةً بمصداقيته لدى شركائه، ولا سيما في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة التي سيتعين تعبئة المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويلها. وفي ظل الوضع المالي الراهن، وبغية إضفاء المزيد من الاستقرار على عمل قطاع الثقافة، يجب الاضطلاع بأنشطة مكثفة لاستكشاف الشراكات التي يمكن إقامتها مع القطاع الخاص ولتوسيع نطاق الشراكات القائمة بما أن الكثير من برامج قطاع الثقافة تتصل بهذا الموضوع.

٦٧- وأخيراً، أبرزت الأحداث السياسية التي شهدتها فترة العامين المستعرضة الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة للوصول إلى المجتمع المدني. ولئن كان تعاون اليونسكو مع الدول ينبثق بصورة طبيعية من الطابع الدولي الحكومي للمنظمة، فإن برامج قطاع الثقافة يجب أن تكون منفتحة بدرجة أكبر على الجهات الخارجية وعلى جميع فئات المجتمع. وهنا أيضاً، يتيح البرنامج الرئيسي الرابع، بحكم طبيعته، الكثير من الفرص لتعزيز التعاون مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات

التقييم الاستراتيجي العام

٦٨- خلال فترة العامين ٢٠١٠- ٢٠١١، ركّز قطاع الاتصال والمعلومات اهتمامه على تنشيط قيادة اليونسكو على المستوى العالمي فيما يتعلق بتعزيز حرية التعبير من خلال الترويج وتعميم الانتفاع بالمعلومات على الصعيد العالمي، بينما واصل تعزيز تأثير أنشطته التقنينية والتشريعية والتنفيذية على المستوى القطري.

الإنجازات الرئيسية

٦٩- أثبتت الأحداث الراهنة، ولا سيما الربيع العربي، أن قيادة اليونسكو ما زالت تحتفظ بكل أهميتها في **تعزيز حرية التعبير، وحرية الصحافة، والانتفاع بالمعلومات** من أجل بناء الديمقراطيات. وانصبت جهود اليونسكو في هذا المجال على التوعية بشأن حرية التعبير باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فضلاً عن النشاط الطليعي المتمثل في الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، وقيادة عملية إعداد **خطة عمل على نطاق الأمم المتحدة** لتحسين سلامة الصحافيين ومكافحة ظاهرة إفلات مرتكبي الجرائم ضدهم من العقاب.

٧٠- وأحرزت **مؤشرات تنمية وسائل الإعلام** التي وضعتها اليونسكو نجاحاً باهراً. وتم استكمال عمليات التقييم المستندة إلى هذه المؤشرات أو استهلالها في ١٩ بلداً لإتاحة صياغة سياسات ترتبط بوسائل الإعلام. وتستخدم حالياً ٦٣ جامعة في ٥١ بلداً من كل مناطق العالم **مناهج اليونسكو النموذجية لتعليم الصحافة**. ومن الثابت أن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام والمناهج النموذجية لتعليم الصحافة تُعتبر وسائل هامة لتعزيز وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والتعددية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٧١- وتم تعزيز **صون التراث الوثائقي** على الصعيد العالمي من خلال إدراج ٥٢ مجموعة تراثية جديدة في سجل ذاكرة العالم واعتماد إعلان وارسو بشأن ذاكرة العالم. وعلاوة على ذلك، تم تحقيق زخم جديد من خلال تدشين **برنامج اليونسكو للموارد التعليمية المفتوحة** أثناء انعقاد المؤتمر العام للمنظمة، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين نوعية التعليم وتيسير الحوار في مجال السياسات، وتشاطر المعارف وبناء القدرات. كما تم تنشيط عمل اليونسكو في **تعزيز تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتنمية البنى الأساسية للمعلومات** بفضل إنشاء مركز للكفاءات في الاتحاد الروسي يُعنى بالتعدد اللغوي في المجال السيبرني.

٧٢- وتم تعزيز **الشراكات مع القطاع الخاص** واقترن ذلك بنجاح تدشين إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالتعاون الوثيق مع قطاع التربية وبالمشاركة مع كومنولث التعلّم، وشركات مايكروسوفت وإنتل وسيسكو، والجمعية الدولية لاستخدام التكنولوجيا في مجال التعليم؛ كما أُنجزت مناهج واسعة النطاق في مجالي "الدراية التكنولوجية" و"التعمق في المعارف".

٧٣- وأسهم عمل القطاع في **العراق وهايتي وباكستان** في تنمية **برامج شاملة لوسائل الإعلام** أتاحت للمواطنين فرص الحصول على معلومات هامة تُمكنهم من إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية وتجديدها. ووفرت وساطة اليونسكو لمنظمات الصحافيين في هايتي إمكانات لتطوير وقبول مدونة أخلاقيات الصحافيين التي تُعد بمثابة الخطوة الأولى نحو إنشاء نسق للتنظيم الذاتي.

٧٤- وعقد مؤتمر **للدول الجزرية الصغيرة النامية** الناطقة بالإنجليزية والهولندية في الكاريبي تمحور حول موضوع "بناء مجتمعات المعرفة في الكاريبي" وأفضى إلى إنشاء لجان وطنية لبرنامج المعلومات للجميع وإصدار إعلان سياسي وخطة إقليمية للعمل تلزم الدول الأعضاء بدعم بناء مجتمعات المعرفة الموجهة نحو تحقيق التنمية.

٧٥- **الأولويتان العامتان لليونسكو – أفريقيا والمساواة بين الجنسين** – استندت اليونسكو إلى عدد متزايد من الأنشطة التنفيذية، وإلى شراكات جديدة مع منظمات أخرى، من بينها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، لتعزيز القدرات فيما يخص تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جامعات بغرب أفريقيا، والاتحاد الدولي للصحافيين لتنمية ونشر مبادئ توجيهية بشأن المساواة بين الجنسين في منظمات وسائل الإعلام وتعزيز إعداد التقارير الصحافية على نحو يراعي قضايا الجنسين. وواصلت المنظمة عملها في بناء القدرات في ١٨ مركزاً من مراكز الامتياز والمراكز المرجعية المحتملة في مجال تعليم الصحافة في أفريقيا.

التحديات والدروس المستخلصة

٧٦- ثمة تحد رئيسي واجه القطاع وهو **عدم كفاية مستوى المساهمات الطوعية المخصصة لبرامجه الطليعية**. وأفضى تخفيض الميزانية المخصصة لبرنامج ذاكرة العالم إلى إلغاء اجتماعات اللجنة التقنية وحلقات تدريب أخصائيي عمليات الصون. وينبغي تعزيز الحساب الخاص للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال بقدر أكبر للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء لدعم تنمية وسائل الإعلام. وقد أدى المستوى غير الكافي للمساهمات الخارجة عن الميزانية والمخصصة للحساب الخاص ببرنامج المعلومات للجميع إلى قلق بالغ دام عدة سنوات؛ ويتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين التنوع الجغرافي وزيادة الأموال التي تجري تعبئتها لأنشطة برنامج المعلومات للجميع. ولكي يتسنى تحديد حالات التداخل وتحقيق وفورات في الأموال، عزز البرنامج الرئيسي الخامس مجالات التعاون مع القطاعات الأخرى وقام بتحسين أوجه التآزر بينه وبين البرنامجين الرئيسيين الأول والثاني في مسألتي التعدد اللغوي والتعلم المستند إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٧٧- وفيما يخص **العمل التقنيني** للبرنامج الرئيسي الخامس، فإن التطور السريع للتكنولوجيا يمثل تحدياً بالنسبة إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما في ميدان التعليم. وقد سبق لعدد قليل من الدول الأعضاء وضع سياسات تخص **الموارد التعليمية المفتوحة** على المستوى الوطني وازدادت التوعية بأهميتها في العديد من الدول الأعضاء. ومن ثم، فإن مهمة اليونسكو تتمثل في تأمين مساندة الدول الأعضاء في تنميتها للموارد التعليمية المفتوحة التي تدعم السياسات والممارسات. وفي العديد من البلدان، ما زالت السياسات التنظيمية القائمة للبث الإذاعي والتلفزيوني تشكل صعوبة تواجه تنمية وسائل الإعلام

الحرة والتعددية والمستقلة، ولا بد من القيام بعملية إعادة توجيه هامة بغية الأخذ بسياسات من شأنها تعزيز الإذاعات ووسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية.

٧٨- وتتزايد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء بشأن **قياس آثار تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات**، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع التعليم. ففي مجال التعلم عن بعد على سبيل المثال، اختبر معهد اليونسكو للإحصاء بنجاح منهجية لقياس الصلة بين التكنولوجيا المستخدمة في قاعات الدرس ونوعية التعليم التي لا تتوافر بيانات واقعية بشأنها حتى الآن.

٧٩- وتشكل **سلامة الصحافيين ومكافحة ظاهرة إفلات مرتكبي الجرائم ضد مهنيي وسائل الإعلام من العقاب** تحديات متزايدة تعترض سبيل النضال من أجل إعلاء مبادئ حرية التعبير والتداول الحر للمعلومات. ويجب على المنظمة في هذا الصدد أن تضمن حضورها المبكر في مناطق النزاع وما بعد النزاع بصفة خاصة، وذلك بغية الارتقاء بدعمها إلى المستوى الأمثل في تحليل نُظم وسائل الإعلام وإعادة تصميمها.

٨٠- أما **الشراكات الفعالة** مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية ومنظمات مهنية، فقد وسّعت إلى حد بعيد نطاق وتأثير المهمة الترويجية للمنظمة فيما يتعلق بتعزيز أهمية حرية التعبير. وبالمثل، اتضح أن إقامة الشراكات مسألة حاسمة في تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعارف واكتسابها؛ وقد تم إحراز تقدم كبير من خلال تعزيز التعاون بين القطاعات.

٨١- وأبرزت **المساعدة السريعة المقدمة إلى وسائل الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** استعداد المنظمة ومرونتها في تقديم الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة. كما أن مشاريع بناء القدرات (مثل وضع التقارير في بيئات معرضة للنزاعات، وتنمية الموارد التدريبية، ودعم منظمي البث) وكذلك المساهمات الواضحة في عملية البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة، كفلت اعتماد نهج متماسك في تنفيذ استراتيجية اليونسكو الرامية إلى مساعدة **وسائل الإعلام في مناطق النزاعات وما بعد النزاعات**.

٨٢- وقد عزز التعاون مع الأطراف الفاعلة الأساسية (المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) **إنشاء شبكات وجماعات للتواصل عبر الإنترنت** لتشاطر المعلومات وتبادلها في مجالات معينة، وهو ما يحسّن بطبيعة الحال تدابير الفعالية من خلال المزيد من التواصل وتداول المعلومات (مثل جماعة التواصل عبر الإنترنت المسماة "المساواة بين الجنسين في برمجيات حرة ومفتوحة المصدر"، وجماعة الموارد التعليمية المفتوحة التي أنشئت في برنامج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات).

٨٣- وأثبتت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنحاء العالم كافة أنها أداة قوية فيما يخص تخطي الحواجز التي تحول دون الانتفاع بالمعلومات والفرص الاقتصادية وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، يمثل **انتفاع النساء المحدود بالمعلومات وافتقارهن إلى القدرات اللازمة للانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات** تحديات خطيرة يتطلب تجاوزها القيام بتدخلات سياسية خاصة وتدريب النساء على اكتساب المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعبئة الموارد

٨٤- سعى البرنامج الرئيسي الخامس سعياً حثيثاً إلى إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص، وجمع ما يقارب ٧٨ مليون دولار أمريكي خلال فترة العامين، ومنها مساعدات مخصصة للبرنامج الدولي لتنمية الاتصال بلغت ٤,٦ مليون دولار أمريكي. وقدمت حكومات إسبانيا واليابان وإيطاليا مساهمات في إطار **برنامج الخبراء المنتسبين**. وتلقى برنامج ذاكرة العالم تمويلاً من بولندا وجمهورية كوريا. وتمت تعبئة مساهمات من كولومبيا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية لسياسة الانتفاع المفتوح، ومن المملكة العربية السعودية وإسبانيا لإنشاء أول شبكة جامعية دولية معنية بالدراية الإعلامية والمعلوماتية وبالحوار بين الثقافات. ومول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مشروعاً يتناول استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم سينفذه القطاع بالتعاون مع مكتب اليونسكو في باماكو ومع قطاع التربية. وأُعدت، في إطار شراكة مع معهد اليونسكو للإحصاء ومنظمة طلال أبو غزالة، مؤشرات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وتم تطبيق هذه المؤشرات على أساس تجريبي في ثمانية بلدان عربية. وتمكن القطاع من النهوض بمستوى تنفيذ برنامجه وتحقيق نتائجه المنشودة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، مثل مايكروسوفت وآبل وجمعية الإنترنت (ISOC)، ومع الشركاء من الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال تحالف الحضارات (UNAOC).

الخطوات المقبلة

٨٥- وأبرزت عملية التقييم الخارجي للقطاع (التي أجريت في تموز/يوليو ٢٠١٠) أهمية **العمل المعياري والتقنيني** الذي قامت به اليونسكو في مجال تعزيز وسائل الإعلام التعددية والحرة والمستقلة وبنى المعلومات، الذي يمثل الميزة النسبية لقطاع الاتصال والمعلومات. ومن ثم فإن القطاع سيواصل تركيزه بقدر أكبر على النشاط المعياري والتقنيني الحافز والمرتبط بالسياسات في مجال بناء القدرات، مع الحد من التطبيقات المتمثلة في تطوير المضامين السمعية البصرية والمراكز الإعلامية الخاصة بالمجتمعات المحلية.

٨٦- وستواصل اليونسكو التركيز على **حرية وسائل الإعلام وسلامة الصحافيين**، وما يخص **البرامج المستخدَمة عن طريق الإنترنت**. ويتم في الوقت الحاضر وضع استراتيجية للعمل في مجال حرية التعبير في وسائل الإعلام الجديدة والاتصالات بالأجهزة المحمولة. وما زال تعليم الصحافة والدراية في مجالي وسائل الإعلام والمعلومات يحظيان بقدر كبير من التركيز، ولا سيما في ضوء مواصلة إعداد مؤشرات لقضايا الجنسين في إطار مؤشرات تنمية وسائل الإعلام.

٨٧- وخلال فترة العامين ٢٠١٠- ٢٠١١، تم تمويل ١٧٦ مشروعاً في ٨٦ بلداً بمبلغ إجمالي قدره ٤,٤٣٠,٤١٠ ملايين دولار أمريكي، وذلك في إطار **البرنامج الدولي لتنمية الاتصال**. وسيظل هذا البرنامج وسيلة هامة لتعبئة الموارد وتوزيعها لتنمية وسائل الإعلام، كما ستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز دوره باعتباره برنامجاً لتيسير الحوار بشأن مسائل تنمية وسائل الإعلام وعمليات التقنين على المستوى الدولي، بما يشمل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تعيش أوضاع ما بعد النزاع.

٨٨- وبالإضافة إلى طلب المؤتمر العام الخاص بتحسين تلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال **التراث الوثائقي**، ستجري اليونسكو مشاورات مع الخبراء، وتقوم بتقييم للأساليب التي تفضي إلى تعزيز **برنامج**

ذاكرة العالم. أما المؤتمر الدولي المعني بذاكرة العالم في العصر الرقمي: الرقمنة والصون الرقمي، الذي سيعقد بمشاركة منظمات مهنية وصناعية، فإنه سيرتقي بالتوعية في مجال المسائل الرئيسية المرتبطة بالتراث الوثائقي الرقمي ويبحث عن حلول لقضية أساسية تهم جميع الناس. وتُجرى في الوقت الحاضر مفاوضات بشأن تدابير الشراكة الممكنة لدعم نمو **برنامج ذاكرة العالم**.

٨٩- وفي ضوء التطورات التكنولوجية والاجتماعية الاقتصادية السريعة، فإن من الضروري مراجعة **مفهوم مجتمعات المعرفة الاستيعابية** والمضي في زيادة استخدامه. وتحتاج اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إعادة النظر فيها وإلى أن تُفهم تمام الفهم بغية استكشاف فرص تحقيق قدر أكبر من تأثير التنمية. وتماشياً مع توصيات عملية التقييم الخارجي، فإن القطاع سيسعى جاهداً إلى زيادة إبراز صورة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لدى جميع الجهات المعنية على المستويين الدولي والوطني، وذلك للمشاركة في متابعة بناء مجتمعات المعرفة. وسيجري في هذا الصدد تعزيز التعاون بقدر أكبر بين القطاعات في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٩٠- وسيتم بالتشاور مع الدول الأعضاء تعزيز وتنفيذ مشروع "**معايير كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**" خلال فترة العامين المقبلة. ويجري حالياً البحث عن موارد خارجة عن الميزانية لاستكشاف إمكانية استخدام تكنولوجيات الأجهزة المحمولة في العمليات التعليمية.

٩١- وإسهاماً في سد الفجوة الرقمية، ستواصل اليونسكو جهودها الرامية إلى تشجيع ناشري المجلات العلمية على المشاركة في حركة **الانتفاع الحر**، فضلاً عن مؤسسات البحوث ووكالات التمويل، وذلك لوضع خطط تمويلية محددة من أجل المساهمة في رسوم النشر الخاصة بالمجلات المتاحة للانتفاع الحر، وتشجيع الباحثين، ولا سيما من ينتمي منهم إلى البلدان النامية.

٩٢- وسعياً إلى تعزيز دور المنظمة كمختبر للأفكار من أجل الابتكار، تم وضع استراتيجية جديدة لتعزيز القيمة المضافة **للكراسي الجامعية** لليونسكو في عمل القطاع. ويولى في هذا الصدد اهتمام خاص لتحديد أوجه التآزر بين الباحثين والأنشطة في الميدان، وكذلك لتحديد المزيد من الشركاء في كلا القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق أهداف برنامج قطاع المعلومات والاتصالات.

٩٣- وسينصب التركيز على **تعزيز أوجه التآزر** بين أنشطة البرنامج العادي والمشاريع الخارجة عن الميزانية فيما يخص بلوغ النتائج المنشودة التي يستهدفها القطاع في فترة العامين.

معهد اليونسكو للإحصاء

التقييم الاستراتيجي العام

٩٤- يواصل معهد اليونسكو للإحصاء تعزيز جهوده لتحسين نوعية البيانات على المستويين الدولي والوطني. ويتجسد ذلك في مبادرات مختلفة من بينها ما يلي: إعداد "خطط للبيانات" بالتشاور الوثيق مع الإحصائيين الوطنيين لتيسير إعداد التقارير الدولية؛ وتطبيق إطار لرصد جودة البيانات؛وتنظيم حلقات

عمل تدريبية للإحصائيين على المستويين الإقليمي والوطني؛ والقيام بشكل منتظم باستعراض وصقل أدوات المسح الاستقصائي وأطر المؤشرات.

٩٥- ويعتبر معهد اليونسكو للإحصاء المصدر الرئيسي للبيانات التربوية المستخدمة في التقارير الدولية، كالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، وتقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤشرات التنمية العالمية، وتقرير التنمية البشرية وغيرها من التقارير. ويقدم معهد اليونسكو للإحصاء جداول وتحليلات إحصائية، ويضطلع إلى جانب ذلك بدور قيادي في حفظ وتحسين أطر ومؤشرات رصد التعليم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير التعليم للجميع.

٩٦- وخلال فترة العامين الماضية، تمكن معهد اليونسكو للإحصاء من تحسين توقيت البيانات المتاحة في قاعدة بياناته التربوية إلى حد كبير من خلال خفض المدة اللازمة لمعالجة البيانات وحساب المؤشرات قبل إصدار بيانات جديدة ثلاث مرات في كل سنة. ويتماشى هذا الجدول الزمني على نحو أفضل مع مختلف الاحتياجات والجداول الزمنية لمنتجي البيانات ومستخدميها.

٩٧- ويواصل المعهد إنتاج تقريره السنوي الطليعي المعنون "الموجز التعليمي العالمي". وبحثت طبعة عام ٢٠١٠ أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم، بينما ركزت طبعة عام ٢٠١١ على موضوع "التعليم الثانوي – التحدي الكبير المقبل". ويقوم المعهد باستعراض مضمون هذا المطبوع وعملية إنتاجه وشكله كي يتسنى استهداف الجمهور على نحو أفضل وزيادة إبراز بيانات المعهد.

٩٨- وقام معهد اليونسكو للإحصاء بتوسيع نطاق مشروعه الرامي إلى بناء القدرات من أجل تحسين نوعية وتغطية البيانات الخاصة بتمويل التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وقطب داكار. وقد أدى ذلك إلى تحسينات كبيرة في تغطية المؤشرات المالية ونوعيتها بالنسبة لهذه المنطقة. وترد هذه البيانات في تقرير تحليلي رئيسي بعنوان *"تمويل التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: التصدي لتحديات التوسع والإنصاف والجودة"* أنتجه معهد اليونسكو للإحصاء في عام ٢٠١١.

٩٩- وقام المعهد، بالتعاون مع اليونيسيف، بتنقيح الإطار المعرفي والمنهجي للمبادرة العالمية بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وتوسيع نطاقه. ويقدم المعهد التدريب والدعم التقني إلى ٢٦ بلداً مشاركاً في هذه المبادرة. وترمي المبادرة إلى توفير المزيد من المعلومات عن خصائص وأوضاع الأطفال الذين يحرمون من حقهم الأساسي في التعليم من أجل تحسين تحديد الأنشطة المصممة لبلوغهم.

١٠٠- كما يقوم المعهد والأفرقة الوطنية بتحليل نتائج عمليات التقييم الأولى لبرنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأمية (LAMP)، التي أجريت في أربعة بلدان. وأنهت أربعة بلدان أخرى الاختبارات الميدانية، بينما تقوم ستة بلدان إضافية بإجراء هذه الاختبارات الميدانية بمساعدة المعهد. ويبدو أن عامل النجاح الأساسي في تطبيق برنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأمية يتمثل في إنشاء فريق وطني قوي لضمان التقدم المنتظم والاستدامة في الأجل الطويل.

١٠١- ونشرت نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الرابعة بشأن أنشطة البحث والتطوير في حزيران/يونيو ٢٠١١. وشملت هذه الدراسة ٢١٣ بلداً وإقليماً، وأُجريت بالاشتراك مع الجهات التالية: منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومكتب الإحصاء للجماعات الأوروبية (اليوروستات)، والشبكة الأيبيرية الأمريكية للمؤشرات العلمية والتكنولوجية (RICYT).

١٠٢- وصدر في عام ٢٠١١ التقرير النهائي لعملية المراجعة الخارجية التي أجريت للمعهد. وتضمن التقرير إشادة بالمعهد لما تميزت به إدارته من كفاءة كبرى وفعالية في التكاليف. فقد تم تحديداً خفض النفقات العامة للمعهد من ٢٤٪ إلى ١٥٪ في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠.

التحديات والدروس المستخلصة

١٠٣- يواجه معهد اليونسكو للإحصاء ضغطاً شديداً من مستخدمي البيانات العالمية والإقليمية لجمع المزيد من البيانات الجديدة. بيد أن عمليات جمع البيانات الجديدة يمكن أن تنطوي على أعباء كبيرة يصعب على الإحصائيين الوطنيين الذين يجيبون على استبيانات المعهد تحملها. ورداً على ذلك أعد المعهد برنامجاً للمؤشرات الإقليمية يستجيب مباشرة لطلبات محددة تقدمها الحكومات والمنظمات الإقليمية للحصول على البيانات. وقد كانت النتائج الأولية إيجابية للغاية، فقد رد أكثر من ٣٠ بلداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثلاً، على الاستبيان الإقليمي للمعهد بشأن ظروف التعليم في المدارس كتوافر الكتب المدرسية، ومراحيض خاصة للفتيات، والكهرباء، والمياه الصالحة للشرب، وما إلى ذلك. وستنشر البيانات بالتشارك مع الشركاء الإقليميين مثل الاتحاد الإفريقي ورابطة تطوير التعليم في أفريقيا. ويقوم المعهد أيضاً باختبار هذا النهج في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يوجد طلب على بيانات تخص المشاركة في برامج التعليم الابتدائي والثانوي وفي برامج محو الأمية وإتمامها.

١٠٤- ووافقت الدول الأعضاء على اقتراح المعهد الرامي إلى تنقيح "التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد)" أثناء الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام. وقد شرع المعهد في تدريب البلدان على طريقة تطبيق التصنيف المنقح. وستستهل أول عملية دولية لجمع البيانات استناداً إلى التصنيف المنقح في عام ٢٠١٤.

الخطوات المقبلة

١٠٥- يعتبر إعداد إحصاءات دولية قابلة للمقارنة بشأن الابتكار أولوية جديدة رئيسية بالنسبة لمعهد اليونسكو للإحصاء. ويقوم المعهد حالياً بتحليل نتائج عملية رائدة لجمع البيانات أجريت في ١٨ بلداً. وستلقي البيانات الجديدة الضوء على دور القطاع الخاص في مجال الابتكار، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية.

١٠٦- وأصدر المعهد النتائج الناجمة عن الاستعراض الذي أجراه في عام ٢٠١٠ للأفلام السينمائية والروائية. وقد استهل المعهد الأعمال التحضيرية لإجراء استعراض جديد بشأن العمالة في المجال الثقافي. بيد أنه يتعين تأجيل هذا المشروع إلى حين ضمان موارد مالية كافية له.

١٠٧- ويشهد المعهد وضعاً حرجاً على صعيد التمويل. فقد انتهت معظم الاتفاقات المتعددة السنوات التي أبرمها أو أوشكت على الانتهاء. وهذا التوقيت مؤسف للغاية بالنظر إلى ما يتعرض له مقر اليونسكو في الآونة الأخيرة من نقص في التمويل وإلى القيود المالية التي يواجهها العديد من الوكالات المانحة. وقد دعا

المعهد إلى عقد اجتماع للجهات المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وكانت البوادر ايجابية ولكنها تلاشت في نهاية المطاف نتيجة للمناقشات السياسية التي جرت أثناء المؤتمر العام.

١٠٨- واستجاب المعهد لذلك باتخاذ مجموعة من التدابير لخفض التكاليف بغية تقليص ميزانيته لعام ٢٠١٢. وسيعتمد المعهد إلى حد كبير على احتياطاته المالية لضمان تنفيذ أنشطته الأساسية. كما أخذ المعهد يتصل بجهات مانحة جديدة بما في ذلك منظمات متعددة الأطراف وبنوك إنمائية إقليمية ومؤسسات من القطاع الخاص لجمع موارد مالية إضافية من خارج الميزانية.

الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا

١٠٩- خلال فترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١، لم تكتف إدارة أفريقيا بمواصلة مهمتها القاضية برصد وحفز الالتزام بالأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، بل عززت عمليات التنفيذ التي تضطلع بها قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية. وشمل ذلك تشجيع هذه القطاعات والمكاتب على مواصلة و/أو تعزيز تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة المتعلقة بأفريقيا في الوثيقة م/٤ والوثيقة م/٥. وقامت إدارة أفريقيا بتنفيذ الأنشطة المبينة أدناه المتعلقة بأفريقيا بما يتماشى مع هذه الأهداف.

تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء

١١٠- تم تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء بقدر كبير من خلال الزيارات التي قامت بها المديرة العامة طوال فترة العامين هذه في تسعة بلدان أفريقية (جنوب أفريقيا والكونغو وإثيوبيا وكينيا ومالي ونيجيريا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وزامبيا)، ومن خلال الزيارات التي قام بها ممثلون عن بلدان أفريقية للمقر. وأتاحت هذه الزيارات قياس الدعم السياسي المتزايد لأهداف اليونسكو وبرامجها.

١١١- ويقتضي الأمر رصد تعزيز التعاون الجوهري وتنفيذ أنشطة ترويج مشتركة مع المجموعة الأفريقية حول عدد معين من تحديات التنمية في أفريقيا والإصلاحات التي تضطلع بها اليونسكو (المائدة المستديرة بشأن الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا المنعقدة أثناء الأسبوع الأفريقي، والمشاورات بخصوص حضور اليونسكو في الميدان). كما يتعين أيضاً زيادة المساهمة الهامة المخصصة لتحقيق أهداف اليونسكو الاستراتيجية وأولوياتها التي تقدمها المعاهد ومراكز من الفئة ٢، التي أنشأتها الدول الأعضاء بدعم من المنظمة، والتي تجسدت عبر توقيع اتفاقات مبرمة مع الصندوق الأفريقي للتراث العالمي (جنوب أفريقيا) والمركز الإقليمي للفنون الحية في أفريقيا، في بوبو – ديولاسو (بوكينا فاسو).

١١٢- وفي إطار **الاهتمام الخاص بالبلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاعات وإعادة البناء**، تم توقيع "بروتوكولات اتفاق" لتعزيز التعاون مع بلدان معينة (سييراليون وكوت ديفوار) من أجل إشاعة ثقافة السلام. وتم تعزيز مشاركة اليونسكو الميدانية، ولاسيما بافتتاح مكتب فرعي للمنظمة في جيبوتي وتوسيع نطاق أنشطة برنامج اليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ونظمت اليونسكو، في إطار أنشطتها الرامية إلى تعزيز القدرات، حلقتي تدارس إقليمتين للجان الوطنية الأفريقية بشأن الوقاية، وإعادة البناء في أوضاع ما بعد النزاعات وتوطيد السلام (نيروبي وبرازافيل، ٢٠١٠). وينبغي تعزيز هذه الأنشطة بترسيخ المشاركة الميدانية.

تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية

١١٣- واصلت اليونسكو استراتيجية **توفيق أنشطتها مع الأولويات التي يحددها الاتحاد الأفريقي** والدول الأعضاء فيه عبر قرارات مؤتمرات القمة وخطط العمل والأطر المرجعية الأخرى. وأفضت مشاركة اليونسكو المنتظمة في مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي إلى تكوين توجهات واضحة بشأن أولويات القارة في هذا المجال وأيدت اليونسكو في الأنشطة التي تضطلع بها لصالح أفريقيا. وتم صقل وتعزيز استراتيجية التوفيق هذه عن طريق المشاورات التي أجرتها المديرة العامة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (أثناء الزيارة الرسمية إلى أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٠)، وكذلك أثناء الزيارات الثنائية الأخرى التي تمت خلال فترة العامين.

١١٤- وفضلاً عن ذلك، شاركت اليونسكو بعزم في **أنشطة مشتركة للترويج** مع الاتحاد الأفريقي، وهي التالية: المشاركة في رئاسة اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (أديس أبابا، شباط/فبراير ٢٠١٠) ورئاسة اجتماع المائدة المستديرة بشأن "تسخير الثقافة لخدمة التنمية" (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، والتعبئة التي قامت بها اليونسكو بشأن إعلان "سنة ٢٠١٠ سنة السلام والأمن في أفريقيا"، و"عقد تمكين المرأة ٢٠١٠-٢٠٢٠"، مما يدل دلالة واضحة على المشاركة المتزايدة والمتبادلة للمنظمتين بشأن موضوعات ذات أهمية مشتركة.

١١٥- وعلى الصعيد دون الإقليمي، أتاحت مشاركة اليونسكو في مؤتمرات القمة التي عقدتها المنظمات دون الإقليمية (الاتحاد الأفريقي، وتجمع دول الساحل والصحراء، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، وكذلك الزيارات الثنائية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) انضمام صانعي القرارات إلى مشاريع تسهم في تحقيق التكامل (مثل مشروع استخدام "تاريخ أفريقيا العام" لأغراض تربوية، والمساهمة في تحديد أفضل لمحاور العمل ذات الأولوية كمحور الشباب.

١١٦- وتجلى بصفة خاصة هذا **النشاط المخصص لتعبئة المنظمات دون الإقليمية حول مجالات اختصاص اليونسكو** في توقيع "مشروع دعم تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصال بهدف تعزيز القدرات فيما يخص تطبيق نظام الليسانس والماجستير والدكتوراه (LMD) في مؤسسات التعليم العالي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا"، الذي يموّله الاتحاد بمبلغ ١٢ مليون دولار، وفق اتفاقية تم توقيعها مع اليونسكو، بصفتها الوكالة المنفذة للمشروع.

١١٧- وتم الاتفاق، في اجتماع المشاورة مع الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) ومنظمات التكامل الإقليمي (باريس، ٦-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، بشأن تنسيق أوجه التعاون في المستقبل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية حول أربعة أسس موضوعية ذات أولوية، ألا وهي: (١) تعزيز القدرات البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ (٢) تعزيز/زيادة الازدهار الاقتصادي؛ (٣) بناء السلام وإقامة مجتمعات استيعابية؛ (٤) إدارة عملية التنمية.

التعاون مع البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي – الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في إطار مبادرة توحيد الأداء: آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا: إطار تنفيذي

١١٨- لما كانت إدارة أفريقيا ترى أن "آلية التنسيق الإقليمي" هي الوسيلة الرئيسية الكفيلة بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، فإنها نفذت العديد من الأنشطة الموجهة نحو **إعادة تنظيم تعاون اليونسكو مع الأمانة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا**، وكذلك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية. وأفضت هذه التدابير إلى ضمان التزام إدارة أفريقيا وتوليها القيادة في المستقبل فيما يخص الاضطلاع بدور استباقي معزز في عمليتي التنسيق والترويج.

١١٩- وقدمت إدارة أفريقيا أيضاً الدعم والمشورة إلى القطاعات في سياق آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا ومن خلال مشاركة نشطة في عمل مجالات الموضوعات التي تهمها في آلية التنسيق الإقليمي ذات الصلة. ومن أجل تعزيز التنسيق وتقوية مساهمة اليونسكو على المستوى دون الإقليمي، قامت إدارة أفريقيا بإعداد مذكرة تفاهم ووقعتها، وذلك لضمان أن تكون اليونسكو معتمدة لدى كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية.

١٢٠- ومن بين النتائج العديدة لاجتماع التشاور الذي نظمته إدارة أفريقيا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تم اتخاذ تدابير عمل حيوية ومبتكرة مع الأمانة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، فضلاً عن منظمات التكامل الإقليمي الأفريقية.

١٢١- وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإسهام الكلي في أنشطة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا التي تكفلت بها القطاعات والمكاتب الإقليمية في أفريقيا، استهلت إدارة أفريقيا مناقشات تقييم لضمان تعيين عدد من جهات التنسيق لآلية التنسيق الإقليمي من أجل تحسين الاتصال والتفاعل وتبادل المعلومات، مما يفضي إلى تحقيق التآزر الداخلي.

١٢٢- وشاركت إدارة أفريقيا في **الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، التي عُقدت في أديس أبابا يومي ٢١ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١**. وأثناء هذا الاجتماع، استعرضت الإدارة مع الأمانة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية المسائل التالية: (أ) السبل والوسائل اللازمة لتعبئة الموارد، وآلية التمويل والأساليب الكفيلة بضمان الاستدامة المالية لدعم أفريقيا في أطر آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ (ب) مهمة اليونسكو فيما يتعلق بالدعم المقدم لعمل مجموعات آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا من حيث الجوانب التقنية والخبرة والتمويل؛ (جـ) التزام اليونسكو بتنسيق الممارسات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في متابعة اضطلاع آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا بتنفيذ برنامج السنوات العشر لبناء القدرات.

١٢٣- وعلى الرغم من محدودية الموارد البشرية والمالية التي ما زالت تؤثر في حضور اليونسكو التنفيذي والمالي والمؤسسي في مجموعات آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، فإن الميزة النسبية للمنظمة وتنوع مهمتها المؤسسية يضمنان حضوراً ملحوظاً بين شركاء آلية التنسيق الإقليمي؛ كما أن الدعم الذي تقدمه اليونسكو

إلى الأمانة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وآلية التنسيق الإقليمي قد نال قدراً كبيراً من الاعتراف بقيمته.

تعزيز التعاون لصالح البلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاعات

١٢٤- في الفترة التي يشملها هذا التقرير، **عقدت اليونسكو شراكة في الصومال مع اليونيسيف لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية للتعليم في الصومال** (العنصر المتعلق باليونسكو، ١,٧ مليون دولار: إدارة التنمية الدولية). ومن خلال العمل الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية، عززت هذه الشراكة قدرات السلطات الصومالية من حيث تحسين إدارة القطاع عن طريق زيادة فرص الانتفاع بخدمات التعليم الابتدائي، ووضع نظام مستدام للامتحانات، وإعداد إطار للسياسات الوطنية فيما يتعلق بالكتب المدرسية وتدريب مديري التعليم لتكييف المناهج الدراسية بحيث تصبح قابلة للاستخدام في البلد.

١٢٥- وتم تنفيذ مشروع **منع نشوب النزاعات وبناء السلام في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى** (١,٥ مليون دولار، حكومة اليابان) بتعاون وثيق وشراكة مع المركز الياباني المعني بمنع نشوب النزاعات. وفي إطار هذا المشروع، نُفّذت أنشطة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا والصومال وجنوب السودان وأوغندا، وذلك لتعزيز شبكة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية النشطة في مجال بناء السلام في الإقليمين على السواء. وأقام هذا المشروع، الذي انتهى في أواخر عام ٢٠١٠، ثماني شبكات وطنية لبناء السلام يربط فيما بينها موقع للويب من أجل الربط الشبكي وتبادل المعلومات، كما أنه درّب ما يقرب من ثلاثة آلاف موظف من المنظمات غير الحكومية والقطاع العام في مجال منع نشوب النزاعات. وتتماشى هذه الأنشطة مع تزايد الطلبات الواردة من المنظمات الإقليمية لتعزيز ثقافة السلام بقدر أكبر بغية منع نشوب النزاعات بدلاً من تخفيف حدتها؛ كما أن برنامج اليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء سيعمل بمزيد من النشاط في هذا المجال خلال فترة العامين المقبلة.

١٢٦- وتتم عملية إعادة توجيه برنامج اليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء ليتحول من مجرد نهج يقوم على مشروع إلى دعم يتم على نحو استراتيجي لجهود المنظمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن طريق مواكبة جهوده مع البرمجة القطرية لليونسكو.

الاتصال وإبراز الأنشطة

١٢٧- ساهمت عمليات إعادة تنشيط موقع الويب التابع لإدارة أفريقيا، وتحسين المشاركة في أنشطة الاتصال التي وضعها قسم إعلام الجمهور، والتنسيق بقدر أكبر مع القطاعات والمكاتب الميدانية في تعزيز إبراز الأنشطة المتعلقة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا. وينبغي توسيع نطاق هذه الأنشطة في المستقبل، بغية تحسين إعلام الشركاء الرئيسيين، أي المجتمعات المدنية والقطاع الخاص، بالأولوية المتمثلة في أفريقيا والمساهمة في تعزيزها.

الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين

١٢٨- خلال فترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١، تعززت إجمالاً مبادرات اليونسكو الداعمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كماً ونوعاً وسُلط المزيد من الضوء عليها. وأفضت الأنشطة التي نفذها المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد، والتي تركزت على الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية لعامي ٢٠٠٨-٢٠١٣. وكان للالتزام القوي للمديرة العامة وفريق الإدارة العليا دور عظيم في الارتقاء بمعارف اليونسكو وخبراتها في هذا المجال، وفي تعزيز الحوار الرفيع المستوى والتعاون الجيد مع الدول الأعضاء والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. واستناداً إلى الدروس المستخلصة والخبرات السابقة، أصبحت اليونسكو في موقع يتيح لها بالفعل مواصلة عملها المتعلق بتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين من أجل بلوغ النتائج المنشودة المبينة في خطة العمل الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية بحلول عام ٢٠١٣.

الحوار وإسداء المشورة والترويج بشأن السياسات

١٢٩- خلال فترة العامين الماضية، دعت اليونسكو إلى تنظيم العديد من الفعاليات أو دعمتها أو عززتها، واستقطبت هذه الفعاليات جمهوراً بالغ التنوع ورفيع المستوى وأفضت إلى إجراء حوار وتبادل للأفكار بصورة أساسية. وشملت فعاليات الترويج الرفيعة المستوى الرئيسية ما يلي:

- في أيار/مايو ٢٠١١، دشنت اليونسكو **الشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء**. وترمي هذه الشراكة إلى زيادة التوعية وتعبئة الدعم في مجال تعليم الفتيات والنساء، مع التركيز بوجه خاص على مجالي محو أمية الكبار والتعليم الثانوي. وتم تدشين هذه الشراكة بحضور السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة والسيدة هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن قادة رفيعي المستوى من الأوساط السياسية وقطاع الأعمال. ويتولى دعم هذه الشراكة **فريق رفيع المستوى** معني بمجالي تعليم الفتيات والنساء والمساواة بين الجنسين يتألف من شخصيات وممثلين بارزين، ويؤدي دور "الضمير العالمي" فيما يتعلق بتعليم الفتيات والنساء، ويسلط المزيد من الضوء على جدول أعمال اليونسكو ويعزز وضع أشكال جديدة في مجال الترويج.

- وكانت اليونسكو أول وكالة نظمت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ مناقشة في موضوع "**بيجين: بعد مضي ١٥ عاماً**"، واستطلعت بالتالي التقدم المحرز في مجالات العمل الاثني عشر ذات الأهمية البالغة التي اُعتمدت في مؤتمر بكين.

- وبالتعاون مع اللجنة الوطنية اليونانية، نظمت اليونسكو المنتدى الاستشرافي بشأن "**المساواة بين الجنسين: الحلقة المفقودة؟ إعادة التفكير في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بعد عام ٢٠١٥**"، في أثينا، اليونان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي إطار متابعة تنفيذ نتائج وتوصيات الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وفر هذا المنتدى موقف اليونسكو الأساسي استعداداً للمشاركة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق من الشهر نفسه.

- وبالإضافة إلى ذلك، شاركت اليونسكو في تنظيم المؤتمر الدولي للنساء القياديات بشأن "**العلوم والتكنولوجيا والابتكار: التعليم والتدريب المخصصان للنساء والفتيات**" (حيفا، إسرائيل، أيار/مايو ٢٠١١)، الذي درس الصلات فيما بين النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وشاركت اليونسكو في توقيع إعلان حيفا الصادر عن هذا المؤتمر والذي يؤكد أهمية الانتفاع المتكافئ بالتعليم للنساء والرجال باعتباره حقاً من حقوق الإنسان.

إضفاء الطابع المؤسسي على بناء القدرات وتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار الأمانة

١٣٠- من أجل تعزيز تنفيذ الأولوية المتمثلة في المساواة بين الجنسين، تم نقل قسم المساواة بين الجنسين من مكتب التخطيط الاستراتيجي إلى المكتب التنفيذي للمديرة العامة، كما تم تعزيز قدرات هذا القسم من حيث الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، تم تحسين شبكة المنسقين المعنيين بالمساواة بين الجنسين وتعزيزها بتعيين ما يربو على ١١٥ منسقاً من المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد.

١٣١- واصل المكتب التنفيذي للمديرة العامة/قسم المساواة بين الجنسين تنفيذ **برنامج اليونسكو الخاص ببناء القدرات والتدريب في مجال المساواة بين الجنسين** الذي تم في إطاره تدريب ٢٩٣ موظفاً من اليونسكو. وشارك أيضاً في دورات التدريب في المكاتب الميدانية موظفون من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مما أبرز صورة اليونسكو ومصداقيتها باعتبارها منظمة تتوافر لها أكثر المعارف تقدماً في مجال تعزيز القدرات فيما يتعلق بتعميم المساواة بين الجنسين. وبلغ عدد المتدربين في مجال التنسيق ٧٢ متدرباً (٤٤ من المكاتب الميدانية و٧ من المعاهد و٢١ من المقر) ممن تم تعيينهم حديثاً كمنسقين واجتمعوا للمرة الأولى لتلقي هذا التدريب.

١٣٢- وفيما يتعلق بتطبيق مبدأ التكافؤ بين الجنسين في إطار الأمانة، حققت اليونسكو **التكافؤ بين الجنسين على مستوى وظائف مساعدي المديرة العامة** (خمسة من مساعدي المديرة العامة الأحد عشر هم من النساء)؛ وبذلك باتت اليونسكو الوكالة الأولى في منظومة الأمم المتحدة التي تحقق التكافؤ بين الجنسين على أعلى مستويات الإدارة.

عمليات التحليل والبحوث الموجهة نحو السياسات والعمل

١٣٣- من أجل تعزيز البحوث فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، تم في عام ٢٠١١ إنشاء **الشبكة العالمية لكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بقضايا الجنسين** في جميع أنحاء العالم، وذلك بالتعاون مع كرسي اليونسكو الجامعي الإقليمي المعني بالمرأة والعلوم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية. وترمي هذه الشبكة إلى زيادة التبادل الجامع للتخصصات من أجل وضع معارف جديدة وممارسات وسياسات مبتكرة؛ كما أنها تجمع حالياً كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالمساواة بين الجنسين في مختلف الميادين حول العالم.

١٣٤- وفي إطار تعزيز الروابط بين عمليات البحوث والتحليل ورسم السياسات، احتفلت اليونسكو **باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة** بتنظيم مؤتمر تحاور خلاله عدد من الباحثين وراسمي السياسات البارزين بشأن البحوث والأدلة الجديدة المتعلقة بطبيعة وأسباب ظاهرة العنف ضد المرأة والتوصيات

الكفيلة بالتصدي لها. وقد حضر هذا المؤتمر الذي عقد في مقر اليونسكو نحو ٧٠ مشاركاً من مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية والوفود الدائمة.

١٣٥- واحتلت المساواة بين الجنسين مكانة أكثر أهمية في **منشورات اليونسكو**. فقد تم، على سبيل المثال، تخصيص الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١٠، الذي أصدره **معهد اليونسكو للإحصاء**، لموضوع المساواة بين الجنسين والتعليم. ونظراً إلى أن هذا التقرير يمثل المصدر الرسمي للبيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يقدم أحدث البيانات المتوافرة عن أوجه التقدم والإخفاق فيما يتعلق بالمساواة في التعليم للفتيان والفتيات. وعلاوة على ذلك، فإن الإصدار الرابع **لتقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم** دعا إلى تضافر الجهود لتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل مكان، إضافة إلى تكريس فصل عن جوانب المساواة بين الجنسين في تخطيط الموارد المائية وإدارتها.

الأنشطة المشتركة بين الوكالات

١٣٦- تظل اليونسكو **الشريك النشط في العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة**، ولا سيما من خلال ما يلي: شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وفريق العمل التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين المعني بالأبعاد الجنسانية لتغير المناخ (الذي تشارك اليونسكو في إدارته)، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وفريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بقضايا المراهقات. وبالإضافة إلى ذلك، قادت اليونسكو المبادرة العالمية المعنية بالتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وذلك بالتشارك مع وزارات التربية، والمجالس الوطنية المعنية بمرض الإيدز وشبكات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بغية إدماج المنظور الجنساني في هذا العمل. وخلال فترة العامين الماضية، تعاونت اليونسكو مع منظمة العمل الدولية لتنظيم حدث على هامش اجتماع اللجنة المعنية بأوضاع المرأة الذي تناول موضوع "التعليم الجيد للفتيات يقود إلى عمل ملائم للنساء"، ومع اليونيسيف لتنظيم اجتماع الفطور في إطار الاستعراض السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ في موضوع "تعليم النساء والفتيات: ضرورة لتحقيق التنمية".

الشراكات

١٣٧- اتسم الاستثمار في إقامة شراكات راسخة بأهمية بالغة خلال فترة العامين الماضية. وتم توقيع اتفاقات شراكة مع شركات من **القطاع الخاص**، مثل شركة "بروكتر آند غامبل" ومؤسسة "باكارد"، وشركة "فودافون"، وشركة "نوكيا" ومؤسسة "غيمس"، وذلك لتخطيط وتنفيذ مبادرات تركز على تعليم الفتيات (المرحلة الثانوية) ومحو أمية النساء. وتم تعزيز اتفاقات جديدة مع جهات مانحة ثنائية، مثل اليابان وإيطاليا، في حين انضم شركاء جدد، مثل اللجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع، والصندوق الاستئماني الكوري، ومنظمة "بيرفوت كوليج"، وأمانة الكومنولث ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك لتعزيز النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.